الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

العدد 80 - يونيو "حزيران" 2022

محتوى العدد

كلمة العـدد	1	التـدريب والبحث العلمي	28
افتتاحيـة العـدد	2	اجتماعات هياكل المنظمة	33
دور الأمن السيبراني في حماية البيانات والمعلومات	4	المشاركة في الأنشطة الدولية	37
الإدارة الالكترونية ومكافحة الفساد	12	اخبـار الأجهزة الأعضاء	40
دور مكتـب التـدقيق في فيتنـام في الإنتعـاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)	23	الأخبار المشتركة	55
		تعيينات جديدة	57

هيئة تحرير هذا العدد

1- معالي السيد/ نجيب القطاري — الأمين العامة للمنظمة.
2- السيدة/ أمـــاني السائح — ديـوان المحـاسبة بالمملكة الأردنيـة الهاشمية.
3- السيد/ عطا الله السطول — ديـوان المحـاسبة بالمملكة الأردنيـة الهاشمية.
4- الدكتور/ محمد السيد أبو زيد — الجهـاز المـركزي للمحاسبات بجمهورية مصـر العـربية.
5- السيد/ محمد جمعة عوض البدري — الجهـاز المـركزي للمحاسبات بجمهورية مصـر العـربية.
6- السيد/ ثائر تـو ايـهـــة — ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
7- السيد/ عبد الصمد أمين عبد الواسع عبد الله — الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.
8- السادة/ منجي الحمامي ومنير الخليفي — الأمانة العـامة للمنظمـة العـربيـة.

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس
الموقع الالكتروني:http://www.arabosai.org/
البريد الإلكتروني :contact@arabosai.org
الهاتف: 71949915 216+: فاكس :71949914 216+
https://www.facebook.com/arabosai/

كلمة العدد

التدقيق الاستقصائي

يبقى التطوير والتحديث ومتابعة كل جديد ومواكبته في أي مهنة وعمل، العنوان الأبرز والقاعدة الرئيسية التي تكفل النجاح والاستمرار والارتقاء بمستوى النتائج والخدمات المقدمة، مع أهمية الحفاظ على الأساسيات والقواعد التي تحكم الأعمال، وتقاطع ذلك مع القوانين والإمكانيات المتاحة، وقراءة متطلبات المرحلة ومتغيراتها واحتياجاتها، وهذا بالتأكيد ينطبق على أعمال الرقابة والتدقيق على مختلف أشكالها وأنواعها.

التدقيق الاستقصائي (Forensic Audit) وهو أحد الأدوات الرقابية الجديدة والفعّالة، أويمكن القول بأنها أداة رقابية متجددة، أثبتت بالدليل القاطع والتجربة العملية بأنها ذات جدوى ويمكن الاعتماد عليها في تطوير أساليب الرقابة وإعطائها بعداً فنياً أكثر تخصصاً وعمقاً ينعكس على النتائج .

ومن المعروف أن هذا النوع من التدقيق هو ممارسة رقابية متخصصة تهدف إلى كشف حالات الفساد والاحتيال ذات الطبيعة المالية والإدارية، حيث يتضمن تقديم تقارير بنتائج تلك المهام إلى السلطات القضائية وأجهزة الدولة والجهات المختصة، مع وضع الحلول والتوصيات التي تكفل تلافي وقوع التجاوزات.

و"تلافي وقوع التجاوزات" هو الأهم، فالأصل في عمل الأجهزة الرقابية هو حماية المال العام والتحقق من حُسن إدارته، وبالتالي فإنّ الحيلولة دون وقوع الخلل والتجاوز مسبقاً يعني الحماية بمعناها الحرفي.

نحن في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، عززنا مهارات وقدرات موظفينا في مجال التدقيق الاستقصائي بالتعاون مع مؤسسات عالمية مرموقة، فضلاً عن تشجيعهم ودعمهم للحصول على مؤهلات مهنية في هذا المجال، لنكون قادرين على تقديم توصيات للجهات المشمولة برقابتنا تهدف إلى سد الثغرات وتعزيز الأنظمة بما يكفل تلافي وقوع التجاوزات.

لقد أنجزنا مجموعة من التقارير الاستقصائية خلال العامين الماضيين، وقد لاقت استحساناً وصدى إيجابياً من قبل المعنيين في المملكة وعلى أعلى المستويات، ونحن نتطلع إلى التوسع بشكل أكبر في مهام التدقيق الاستقصائي مع الاهتمام بتعزيز القدرات من خلال مراجعة السياسة والدليل الذين يحكمان هذا النوع من التقارير وبشكل دوري، وتحديث الأدوات التقنية لتواكب هذا التطور.

أدعو من خلال هذا المنبر إلى زيادة التنسيق والتعاون بين أعضاء منظمة "الأرابوساي" لوضع وتنفيذ مبادرات وبرامج تدريبية تهدف إلى بناء القدرات وتبادل الخبرات في مختلف مجالات التدقيق التخصصي، مع التركيز على التدقيق الاستقصائي.

معالي الشيخ/ أحمد بن محمد آل خليفة

رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين

افتتاحية العدد

دور الأجهزة العليا للرقابة في دعم وتعزيز قدرات المدققين في مجال التدقيق الإلكتروني في ظل الازمات والكوارث

اهتمت العديد من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمة الدولية (الإنتوساي) والمنظمة العربية (الأرابوساي) منذ عدة سنوات بدعم وتعزيز قدرات المدققين في مجال التدقيق الالكتروني. وقد زاد هذا الإهتمام مع ظهور واحدة من أخطر الأزمات والكوارث التي واجهت العالم أجمع وهي تفشي جائحة كوفيد - 19، وما فرضته من إجراءات إحترازية كان الغرض منها تحقيق التباعد الاجتماعي وفرض قيود على التنقل وتخفيض عدد العاملين سواء بالأجهزة العليا للرقابة أو بالجهات الخاضعة للرقابة.

وقد أيقنت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أهمية التدقيق الالكتروني سواء في الظروف العادية أو في ظروف الأزمات والكوارث، وذلك لجميع مراحل التدقيق المختلفة، الأمر الذي يساعد على تحقيق الأهداف من التدقيق الالكتروني في ظل المعالجة الآلية للبيانات والمعلومات. حيث أن استخدام التدقيق الالكتروني لإنجاز أعمال المراجعة يسمح للمدقق بالإستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ هذه الأعمال بدقة وبسرعة أكبر، كما أنّ استخدام برامج التدقيق الالكتروني المختلفة تمكن المدقق من قراءة البيانات المطلوب التحقق منها، واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة، كما تساعده في تنفيذ الإختبارات المنطقية والحسابية.

وبالتالي فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات تسهل للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي، فضلا عن إمكانية الاعتماد على الحلول الخاصة بإدارة فرق العمل والاجتماعات عن بعد مثل برامج (Microsoft Teams، Slack، Zoom) وغيرها من البرامج، وإعتماد الحلول الخاصة بإدارة أجهزة الحاسوب عن بعد مثل برامج (Team Viewe، Any Desk Google Remote Desk) وكذلك إعتماد منصات تبادل الملفات ذات الحجم الكبير مثل (We Transfer،Firefox Send،Google Drive) وأي منصة مشابهة، أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية يساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد والفعالية والكفاءة والحماية.

وعلى مستوى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) تم إنشاء مجموعة العمل المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا على الرقابة المالية (WGISTA) في عام 2019، والتي ركزت على التطورات الرئيسية في مجال التكنولوجيا كالذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة كتل البيانات (البلوك تشين) والأمن السيبراني وتحليل البيانات وتقنية الجيل الخامس اللاسلكية والتعلم الآلي والحوسبة الكمية وغيرها من التطورات الأخرى، التي من شأنها أن يكون لها تأثير على الحكومات والأجهزة الرقابية ومدققيها، كما قامت المنظمة العربية (الأرابوساي) خلال العام 2021 بإنشاء مجموعات تفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك.

ولذلك حرصت الدول على دعم منظومة البنية التحتية المتقدمة والرائدة، وإصدار التشريعات التي تمكن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء مهامها الرقابية من خلال النظم الإلكترونية، كما عملت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على مواكبة التطورات والنظم الحديثة، وخاصة في مجالات تدقيق الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية، وتدريب القائمين والعاملين عليها لتطوير أدائهم، مع ضرورة إشراك المدققين وأخذ آرائهم فى الإعتبار عند تطوير التقنيات الإلكترونية المستخدمة في عملية التدقيق لما لها من أثر في زيادة كفاءة وفعالية هذه العمليات من خلال تخفيض الوقت والجهد المبذولين بإعتبار ذلك من المتطلبات الأساسية للرقابة على الجودة.

هيـئـة التـحـريـر

مقال محرّر

الأمن السيبراني في حماية البيانات والمعلومات

إعداد/ غادة السوطري
ديوان المحاسبة الأردني

المقدمة:

تعد الإنطلاقة الحقيقية للتكنولوجيا البدء باستخدام الأجهزة الإلكترونية، وحالياً غزت التكنولوجيا الحديثة مختلف نواحي الحياة اليومية للبشر، فقد أصبحت ترافق الأشخاص في جميع الأوقات سواء كان ذلك عن طريق الهواتف الذكية، أو الحواسيب، أو وسائل التكنولوجيا التي دخلت في جميع الصناعات والسلع كالسيارات والطائرات وغيرها، ورغم الجوانب السلبية التي نتجت عن سوء استعمال التكنولوجيا والتي يعارضها كثير من المواطنين، إلا أنها بلا شك قد جلبت النفع الكبير لحياة الإنسان، وأسهمت بشكل كبير في تطور وتسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

وفي ظل البيئة المتطورة القائمة على المعرفة والتكنولوجيات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت التقنيات الحديثة التي تستخدم في مختلف المجالات من ذكاء اصطناعيArtificial Intelligence، سلاسل الكتل Blockchain، أمن سيبراني Cyber Secrity، وبيانات ضخمة Big Data تفرض العديد من الفرص والتحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار خاصة في مجال المال والأعمال الذي يمر بمرحلة تحول مهمة جدا.

وهنا يمكن تعريف التكنولوجيات الحديثة على "أنها مجموعة من التقنيات والأجهزة الإلكترونية التي تم تطويرها مع مرور الزمن، قائمة على الكفاءة والسرعة العالية في تنفيذ المهام التي يحتاج إليها المستخدم، فيصبح قادرًا على الوصول إلى أهدافه بمختلف الطرق بأسرع وقت وبأعلى درجات الكفاءة، كما أنها طريقة مثالية للوصول إلى مصدر موثوق للحصول على الخدمة أو المعلومة القيّمة (1)" .

و حسب آراء الخبراء والباحثين فإن أهم التكنولوجيات الحديثة العشرة تتمثل في الحوسبة السحابية Cloud Computing، الذكاء الإصطناعي Artificial Intelligence، والروبوتات Robots، الموبايل Mobil، الأمن السيبراني Cyber Security، التعليم Education، أنظمة الدفع الإلكتروني E-Payment ، الواقع الإفتراضيVirtual Reality ، وتوصيل الخدمة الرقمية والتواصل الإجتماعي، والبيانات الضخمة Big Data.

إلا أن تركيزنا في هذا المقال سيكون منصب على - الأمن السيبراني Cyber Security ويسمى أيضا بالأمن الإلكتروني فهو يغطي التدابير التي تحمي الشبكات والأنظمة والأجهزة والبيانات من الهجمات أو الوصول غير المصرح به أو التلف، كما تغطي الممارسات الجيدة فيه أيضًا مجموعة واسعة من الأنشطة لمراقبة بيئات تكنولوجيا المعلومات، واكتشاف الإختراقات أو الإنتهاكات والإستجابة لحالات الفشل الأمني، فالمؤسسات حاليا تواجه العديد من التحديات في بناء إدارة فعالة للمخاطر حول هذا الأمن، بما في ذلك انتشار المخاطر الإلكترونية عبر جميع الأنشطة التنظيمية، والطبيعة الخارجية للعديد من التهديدات، وسرعة التغير في المخاطر.

أولا: مراحل تطور الأمن السيبراني:

أصبح مفهوم الأمن السيبراني معروفًا وشائعًا ومهمًا، وذلك بسبب الإعتماد المتزايد على مختلف أنواع الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالإنترنت وبشبكات الإتصال اللاسلكية، مثل البلوتوث والواي فاي، وفيما يأتي تفصيل لتاريخ الأمن السيبراني وتطوره عبر التاريخ، ففي السبعينات كانت أجهزة الكمبيوتر واتصالها بالإنترنت في ذلك الوقت لا تزال في مرحلة الإنشاء والتطوير، فكان من السهل تهديد أمن هذه الأجهزة، وقد نُفذت معظم هذه التهديدات من قبل أشخاص يحاولون الوصول إلى مختلف الوثائق والمستندات التي لم يكن من المفترض أن يطّلعوا عليها، وذلك ما دفع الكثير من الأشخاص إلى تطوير برامج توفر أقصى درجات الحماية، وتمنع وصول الأشخاص غير المعنيين إليه.

ومن ثم شهدت سنة 1987م تصميم العديد من البرامج المقاومة للفيروسات، والتي أصبحت تُستخدم على مستوى واسع من قبل الكثير من مستخدمي الكمبيوتر، إذ تم إنتاج العديد منها، وكان أول برنامج لمكافحة الفيروسات هو (Ultimate Virus Killer)، ومن ثم توالى إصدار العديد من هذه البرامج من قِبل العديد من الشركات التجارية. ومع بداية فترة التسعينيات من القرن الماضي، بدأت خدمة الإنترنت تدخل في الكثير من المجالات، وازداد عدد المستخدمين لها بشكل ملحوظ، وأصبحوا يضعون معلوماتهم الشخصية والمهمة على المواقع الإلكترونية، الأمر الذي فتح مجال واسعًا أمام بعض الأشخاص لسرقة تلك المعلومات والبيانات، بهدف تحقيق بعض المكاسب المادية، ومع حلول منتصف التسعينات أصبحت التهديدات التي تواجه الشبكات الإلكترونية كثيرة ومتعددة. مما دفع بالكثير من الباحثين في هذا المجال وكذلك من الشركات على اختلاف أنواعها إلى السعي إلى إنتاج جدران حماية فعالة بشكل عالي، وكذلك اختراع برامج عالية الكفاءة لمكافحة الفيروسات على نطاق أوسع.

بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تنوعت وتضاعفت التهديدات والإختراقات وكذلك الهجمات الإلكترونية التي بدأت كثير من الكيانات الإجرامية القيام بها وبشكل محترف باستخدام تقنيات عالية، الأمر الذي دفع الكثير من الدول والحكومات إلى اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات من أجل تضييق الخناق على هذه الجهات.

ثانيا: تعريف الأمن السيبراني و الفرق بينه وبين أمن المعلومات:

الأمن السيبراني هو"مصطلح شامل يطلق على كل من أمن المعلومات على شبكة الإنترنت وأمن العمليات الإلكترونية وأمن الشبكات وأمن التطبيقات، وهو عبارة عن خطوات الدفاع عن البيانات والمعلومات على جميع الأجهزة الإلكترونية المرتبطة بشبكة الإنترنت من الهجمات الضارة وعمليات القرصنة وسرقة البيانات، والتخريب"(2). والأمن السيبراني يطبق في جميع العلميات والتطبيقات الإلكترونية من المواقع على شبكة الإنترنت إلى البنوك والمصارف والحسابات البنكية إلى عمليات الأقمار الصناعية والعمليات العسكرية، والأمن السيبراني كلمة مكونة من مقطعين الأمن بمفهومه للدفاع والحماية و"سايبر" من الكلمة اللاتينية والتي تعني إلكتروني.

أما أمن المعلومات فهو "مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على البيانات آمنة ومحمية من الوصول أو التعديلات غير المصرح بها، سواء عند تخزينها أو عند نقلها من جهاز أو موقع مادي إلى آخر". والجدير بالذكر أن هناك خلط بين مفهومي الأمن السيبراني وأمن المعلومات، فأمن المعلومات يختص بشكل رئيسي بحماية سرية البيانات، وسلامتها، وتوافرها، أمّا الأمن السيبراني فإنّه يختص بشكل رئيسي بحماية البيانات من الوصول الإلكتروني غير المصرح به، ومنع أي اعتداء أو هجوم يقع عليها.

الجدول التالي يوضح الفرق بين أمن المعلومات والأمن السيبراني:

الأمن السيبراني	أمن المعلومات
ممارسة حماية البيانات من خارج المصدر على الإنترنت	يتعلق الأمر كله بحماية المعلومات من المستخدم غير المصرح به والوصول إلى البيانات وتعديلها أو إزالتها من أجل توفير السرية والنزاهة والتوافر
يتعلق الأمر بالقدرة على حماية استخدام الفضاء الإلكتروني من الهجمات الإلكترونية	يتعامل مع حماية البيانات من أي شكل من أشكال التهديد
لحماية أي شيء في عالم الإنترنت	لحماية المعلومات بغض النظر عن المجال
ضربات الأمن السيبراني ضد جرائم الإنترنت والاحتيال الإلكتروني وإنفاذ القانون	يكافح أمن المعلومات ضد الوصول غير المصرح به وتعديل الكشف والتعطيل
المتخصصين في الأمن السيبراني الذين يتعاملون مع الأمن السيبراني مع التهديدات المستمرة المتقدمة	محترفو أمن المعلومات هم الأساس الذي يقوم عليه متخصصو أمن البيانات وأمنها المرتبطين بها حيث يقومون بإعطاء الأولوية للموارد أولاً قبل التعامل مع التهديدات
يتعامل مع التهديدات التي قد تكون موجودة أو لا توجد في عالم الإنترنت مثل حماية حساب الوسائط الاجتماعية الخاص بك والمعلومات الشخصية وغيرها	يتعامل مع أصول المعلومات وسلامتها وسريتها وتوافرها

ثالثا: أهمية الأمن السيبراني:

للأمن السيبراني أهمية كبيرة لكل مجتمع ولكل دولة، فهو مهم على مستوى الفرد في حماية البيانات الشخصية والصور والملفات والفيديوهات والحسابات الشخصية وكلمات المرور والحسابات البنكية. وعلى مستوى المجتمع، من حيث حماية المجتمع من الهندسة الإجتماعية واستهداف السلوك الإجتماعي والبيانات المجمعة والخصوصيات للمجتمع.

وعلى مستوى الشركات والمؤسسات، في حماية الأصول الإلكترونية والبيانات والمعلومات وبيانات الموظفين والسيرفرات والمواقع الإلكترونية. وعلى مستوى الدولة، في حماية أمنها الإلكتروني وحماية الأنظمة المالية والإقتصادية والعسكرية والتلفزيون والراديو من الهجمات الإلكترونية والقرصنة والتعطيل.

وأصبح للأمن السيبراني أهمية كبيرة بحيث أصبحت الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية تكلف الشركات والدول مليارات الدولارات سنوياً، حيث تتعرض الدول في اليوم الواحد إلى مئات الآلاف من الهجمات الإلكترونية ومجالات تعطيل أو سرقة الأنظمة والمعلومات وغيرها من الهجمات الإلكترونية، ومن هذا المنطلق عمدت الدول والحكومات والشركات الكبيرة إلى استحداث أقسام جديده متخصصة في الأمن السيبراني وأمن المعلومات وأمن العمليات، ويقدر حجم الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني 400 مليار دولار سنوياً.

ومثلما لكل دولة قوة عسكرية وإقتصادية ويتم ترتيب الدول حسب الأقوى، أيضا تم ابتكار قوة الدولة السيبرانية وقدرتها على حماية نفسها وحماية أمنها الإلكتروني.

رابعا: الهدف من الأمن السيبراني:

إن الهدف الرئيسي لحماية المعلومات هو ضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات، ذلك أن أي حدث أو مشكلة تهدد المثلث الأمني (سرية وسلامة وتوافر المعلومات) يَعتبر تهديد أمني يجب التعامل معه وحله أو وضع آليات أو إجراءات لتفاديه أو التقليل من آثاره.

والمقصود بالمثلث الأمني (سرية وسلامة وتوافر المعلومات) ما يلي:

1. **سرية المعلوماتConfidentiality** : هو ضمان أن المعلومات يصل إليها فقط الأشخاص المصرح لهم بالوصول إلى هذه المعلومات.
2. **سلامة (نزاهة) المعلوماتIntegrity :** هو الحفاظ على تناسق ودقة البيانات طوال دورة حياتها بأكملها والتأكد من عدم تغييرها أو استبدالها خلال دورة حياة المعلومات. وتتضمن هذه التدابير أذونات الملفات وعناصر تحكم وصول المستخدم. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر بعض الوسائل للكشف عن أي تغييرات في البيانات قد تحدث نتيجة للأحداث غير البشرية أو تعطل الخادم .
3. **توافر المعلومات Availability:** هو أن تكون المعلومة متوفرة عند طلبها أو الحاجة إليها بأي وقت.

خامسا: أنواع التهديدات الأمنية الخاصة بالمعلومات:

يمكن تصنيف التهديدات الأمنية كالتالي:

1. **تهديدات طبيعية:** مثل الزلازل، الهزات الأرضية، البراكين والطوفان، ارتفاع أو انخفاض درجة الحرارة الطبيعة.
2. **تهديدات بشرية متعمدة:** مثل الإختراقات المتعمدة أو الهجمات الإلكترونية أو إنتقام من موظف.
3. **تهديدات بشرية غير متعمدة:** مثل الإلغاء غير المتعمد أو أخطاء طباعة أو قلة الوعي والتدريب أو الأخطاء في الإدخال غير المتعمد.
4. **الحوادث الصناعية أو الحوادث حسب بيئة العمل:** مثل العمل في مصانع كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو غيرها من المخاطر.

سادسا: أشكال الهجمات السيبرانية:

1. **تصيد المعلومات:** هو عملية إرسال رسائل بريد إلكتروني احتيالية تشبه رسائل البريد الإلكتروني من المصادر الموثوقة، والهدف هو سرقة المعلومات الحساسة.
2. **برامج الفدية:** هي نوع من البرامج الضارة، وهي مصممة بهدف ابتزاز المال عن طريق منع الوصول إلى الملفات أو نظام الكمبيوتر حتى يتم دفع الفدية.
3. **البرامج الضارة:** هي نوع من البرامج المصممة للوصول غير المصرح به إلى جهاز الكمبيوتر أو إلحاق الضرر به.
4. **التحايل بإستخدام الهندسة الاجتماعية:** هو أسلوب يستخدمه الخصوم لإستدراجك إلى الكشف عن المعلومات الحساسة يمكنهم من طلب الحصول على دفع نقدي أو الوصول إلى بياناتك السرية، ويمكن دمج الهندسة الإجتماعية مع أي من التهديدات المذكورة سابقًا.

سابعا: فوائد الأمن السيبراني:

تتمثل فوائد الأمن السيبراني فيما يلي:

1. **حماية بيئة العمل:** أكبر ميزة لتطبيق أمن المعلومات في الشركات هي أن توفر حماية رقمية شاملة لعملك .
2. **حماية المعلومات الشخصية أو المالية أو المعلومات المهمة:** إذا كان الفيروس أو المخترق قادرًا على الحصول على معلومات فيمكنه بيع هذه المعلومات أو استخدامها لسرقة أموال.
3. **العمل بأمان للموظفين:** بدون حلول الأمن السيبراني، قد تكون أنت وموظفك معرضين دائمًا للخطر من أي هجوم إلكتروني محتمل من الداخل والخارج .
4. **حماية الإنتاجية:** يمكن للفيروسات أو الهجمات الإلكترونية أو المشاكل في الكهرباء إبطاء أجهزة الشبكة أو الخوادم أو الكمبيوترات الشخصية.
5. **حماية الموقع الإلكتروني من التوقف:** إن كافة أو أغلب الشركات لديها موقع إلكتروني فإذا أصيبت الأنظمة الداخلية بأي خلل أو فيروس أو قرصنة أو أي مشكلة أخرى فهناك احتمال كبير أن يتم تعطيل الموقع الإلكتروني الخاص بك .
6. **حجب برامج التجسس:** برامج التجسس هي شكل من أشكال التهديدات الأمنية المصممة للتجسس على أجهزة الكمبيوتر، ويمكن أن تقوم هذه البرامج بنقل المعلومات إلى مجرمي الإنترنت .
7. **منع البرامج الإعلانيةAdware** : حيث أنها شكل من أشكال فيروسات الكمبيوتر التي تملأ جهاز الكمبيوتر.
8. **توحيد بيئة العمل:** تطبيق الأمن السيبراني وتوصياته يوفر للشركات حلاً شاملاً للحماية من مجموعة متنوعة من المشكلات والتهديدات الأمنية. يجب أن تتضمن حلول الأمن السيبراني وجود جدر حماية (firewall) وبرامج مكافحة الفيروسات والبريد العشوائي والأمن اللاسلكي وترشيح المحتوى عبر الإنترنت ووجود أجهزة للحماية من إنقطاع التيار الكهربائي وتحديد أماكن عمل آمنة وفصلها عن بعضها البعض وغيره من التوصيات.
9. **دعم موظفي تكنولوجيا المعلومات:** معظم مخترقي الإنترنت ومبرمجي الفيروسات قد يتمتعون بخبرة أكثر بكثير من الموظف العادي عندما يتعلق الأمر بالجريمة الرقمية. يمكن من خلال تطبيق الأمن السيبراني تزويد فريقك بالمزايا والدعم الذي يحتاجون إليه لمحاربة المجرمين والتهديدات الأمنية.

ثامنا: طريقة تطبيق الأمن السيبراني:

يوجد عدة توصيات من عدة جهات تتعلق بالأمن السيبراني مثل تطبيق توصيات ISO 27001 أو غيره من التوصيات، ويعتبر تطبيق الأمن السيبراني والطريقة التي سوف أذكرها مبنية على توصيات ISO 27001.

1. **بيئة ووضع المنشأة:** يجب على الشركة فهم المنشأة وبيئتها ووضعها من حيث تحديد القضايا الخارجية والداخلية ذات الصلة والتي تؤثر على قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة .
2. **القيادة:** يجب على الإدارة العليا إظهار القيادة والإلتزام فيما يتعلق بنظام أمن المعلومات من خلال ضمان سياسة أمن المعلومات وأهدافها الموضوعة وتوافقها مع التوجه الإستراتيجي وتشجيع التحسين المستمر وأن تضع سياسة لأمن المعلومات.
3. **التخطيط:** يجب تطوير استراتيجية لإزالة أو تعطيل الوظائف غير الضرورية من الأنظمة، وإصلاح الثغرات المعروفة بسرعة.

4. **الدعم:** يجب على الشركة تحديد وتوفير الموارد اللازمة للإنشاء والتنفيذ والصيانة المستمرة لنظام أمن المعلومات. ويجب أيضا تحديد الكفاءة اللازمة للأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت سيطرتها مما يؤثر على أداء أمن المعلومات الخاص بها .

5. **تقييم الأداء:** يجب على الشركة تقييم أداء أمن المعلومات وفعالية نظام إدارة أمن المعلومات من حيث تحديد ما الذي يجب مراقبته وقياسه، بما في ذلك عمليات وضوابط أمن المعلومات.

7. **التحسينات:** يجب على الشركة عند حدوث عدم المطابقة لأي إجراء أو توصية أن تقوم بإتخاذ إجراء على عدم المطابقة، واتخاذ الإجراءات للسيطرة عليه وتصحيحه والتعامل مع العواقب وتقييم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على سبب عدم المطابقة.

تاسعا: حوكمة الأمن السيبراني وأهميته:

تعني الحوكمة بشكل عام "**القوانين والأنظمة التي يخضع لها الأفراد والمؤسسات والتي تنظم العلاقة بينهم، وحقوق وواجبات كل** طرفٍ منهم"، وللحوكمة عدة تعريفات تخصصية وذلك حسب المطلوب، وتُعرّف حوكمة الأمن السيبراني بأنّها النظام المكون من العمليات والإجراءات التي تُساعد المؤسسات على اكتشاف الهجمات السيبرانية، وتحديد كيفية الإستجابة لها، ومنع حدوثها.

وتوضح حوكمة الأمن السيبراني بأنّه يجب أن يكون لكل جزء من النظام المسؤول عن مخاطر أمن المعلومات مالك، أو فريق يتحمل مسؤولية ضمان أهداف هذا الجزء .

وتُساعد حوكمة الأمن السيبراني على حماية الشركات والمؤسسات من هجمات الجهات الخارجية، أو الجهات الداخلية التي تشمل الموظفين الحاليين والسابقين من خلال تركيزها على إدارة المخاطر، وزيادة الوعي في المؤسسات، وخاصةً المؤسسات ذات النظام المعقد، بحيث تضمن حوكمة الأمن السيبراني للمؤسسة ما يأتي:

- التنسيق بين أهداف عمل المؤسسة واستراتيجيات تشغيل تكنولوجيا المعلومات، والتي توفر إجراءات تحسينية شاملة وحلول مدروسة تُمكن المؤسسة من الإستعداد لأي حوادث مُمكنة.
- بناء نظام رقابة فعّال.
- الدمج بين أنشطة إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.
- تحسين الموارد الإنتاجية للمؤسسة.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بعمليات المراقبة والتدقيق.
- جمع البيانات الخاصة بالأعمال، وتقييمها بهدف تحسين جودتها، وضمان تحسينات مستقبلية أكثر أمانًا.

عاشرا: تطبيق برنامج حوكمة الأمن السيبراني في المؤسسات:

يجب على المؤسسات اتّباع 6 خطوات أساسية لتطبيق برنامج حوكمة الأمن السيبراني، وهي كالتالي:

1. **دراسة الوضع الحالي:** يجب على المؤسسة فهم الثغرات الموجودة داخلها من خلال دراسة المخاطر الإلكترونية التي تواجهها وتقييمها، ثم التخطيط لإيجاد حلول لسد هذه الثغرات.

2. **دراسة معايير وسياسات الأمن السيبراني:** يجب على المؤسسة دراسة جميع المعايير والسياسات والإجراءات الخاصة بالأمن السيبراني ومراجعتها وتحديثها باستمرار، ثم أخذ الوقت اللازم لتشكيل هيكل لحوكمة الأمن السيبراني داخل المؤسسة، وفقًا لهذه المعايير .

3. التعامل مع الأمن السيبراني من منظور المؤسسة: يجب على المؤسسة تحديد أهم البيانات التي يجب حمايتها من أي هجمات خارجية، والنظر فيما إذا كانت إدارة المخاطر داخلها تتماشى مع المخاطر السيبرانية أم لا، لتتمكن من تحديد الأولوية في الإستثمار مع الأمن السيبراني، أم الإستثمار مع الجهات الأخرى.

4. **زيادة وعي الموظفين في مجال الأمن السيبراني:** يجب أن تعمل المؤسسة على زيادة وعي الموظفين لفهم مخاطر الهجمات السيبرانية، وتدريبهم للتعامل معها وفقًا لإجراءات خاصة في مجال الأمن السيبراني.

5. **نمذجة المخاطر السيبرانية:** يجب على المؤسسة إنشاء نموذج شامل لجميع المخاطر السيبرانية التي تواجهها، وتقييمها سواء أكانت مخاطر خارجية أو داخلية.

6. **تطوير المؤسسة لتعاملها مع المخاطر السيبرانية:** يجب على المؤسسة وضع فترات مُحددة ومُنتظمة لمراقبة المخاطر الإلكترونية داخلها، ثم تقييمها وتحليل جميع بياناتها، وإنشاء خطة لتحسينها، ثم تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يُوضّح وضع المخاطر الإلكترونية عبر المؤسسة، ومستوى تطبيقها لضوابط الأمن السيبراني.

الحادي عشر: الإجراءات التي اتخذها ديوان المحاسبة الأردني بشأن الأمن السيبراني:

تعد الأردن من أولى الدول العربية في التعرض للهجمات السيبرانية، حيث عملت الأردن على استحداث قوانين خاصة في الأمن السيبراني واستحداث المركز الوطني للأمن السيبراني واستحداث أقسام للأمن السيبراني في شركات الإتصالات الكبرى مثل زين وأمنية وفي البنوك ووزارة الإقتصاد الرقمي والريادة.

حيث يتم التنسيق بين ديوان المحاسبة والمركز الوطني للأمن السيبراني من خلال ضابط الإرتباط للأخذ بعين الإعتبار حوادث الأمن السيبراني التي يمكن حدوثها على أنظمة وأجهزة المؤسسات والدوائر الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

وهناك تعاون مشترك بين المركز الوطني وديوان المحاسبة (مديرية تكنولوجيا المعلومات) لمعالجة الحوادث السيبرانية والآثار الناتجة عن الإختراقات أو أي محاولات، ويتم أخذ ذلك بعين الإعتبار أثناء عمليات التدقيق من خلال تعاميم تصدرها الوزارات المستهدفة ويتم تزويدها للديوان.

وختاما فإن وضع برنامج أمني متكامل يتضمن تحليل الفجوات ووضع استراتيجيات وسياسات ومعايير لأمن المعلومات والأمن السيبراني ومتابعة تطبيقها وفق الآليات المناسبة ومراجعتها بشكل دوري أو عند الاقتضاء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعتمادها. ورفع تقارير متابعة المستجدات التي تطرأ عالميا، وتحديد مدى تأثيرها على بيئة أمن المعلومات والأمن السيبراني للدولة، وتحديد وتقييم المخاطر السيبرانية ذات العلاقة وبالتنسيق مع الجهات الرقابية والأمنية المحلية والدولية بخصوص المواضيع والأحداث الطارئة، كل ذلك يساهم في التقليل من آثار ومخاطر الإنتهاكات، ويرفع كفاءة القدرة على إصدار تنبيهات بأشهر وأخطر الثغرات لأخذ الإحتياطات.

المراجع:

- (1) مستقبل التدقيق في ظل فرص وتحديات التكنولوجيات الحديثة، نصيرة بو بعاية ن شهرزاد الوافي.
- دحام، مها، مجلة موضوع ، 17 نوفمبر 2021.
- صوالحة، رشا، مجلة موضوع ، 18 نوفمبر 2021.
- (2) هندرة للبرمجة والأمن السيبراني.
- RMG لتقنية المعلومات.

مقال محرّر

الإدارة الإلكترونية ومكافحة الفساد

إعداد/ د. سامي علي محمد زغلول
مدير عام بالجهاز المركزي للمحاسبات
بجمهورية مصر العربية
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار في كافة المجالات، ذات أبعاد ومظاهر متنوعة، وتتداخل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب فصلها عن بعضها البعض والتي تنعكس تأثيراتها على تنمية الدول، وفي إطار تحسين الإدارة ومواكبتها للتطور التكنولوجي طُرحت العديد من الأليات للتصدي لظاهرة الفساد ومكافحته، ولعل أبرز هذه الأليات الإدارة الإلكترونية كبديل للإدارة التقليدية وكآلية جديدة من أليات مكافحة الفساد نظرًا لما تقدمه من مميزات تتمثل في رفع أداء العمل الحكومي وإتاحة المعلومات والبيانات للجمهور، وتساعد في ممارسة الرقابة والمساءلة بما يرتقي بالنتائج ويرفع مستوى الأداء والجودة ومما يسهل تقديم الخدمة العامة وتوفير الوقت والجهد والمال، والابتعاد عن كل الشبهات المتعلقة بالفساد والتي كانت سائدة في الإدارة التقليدية الورقية.

ويمكن عرض دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد في ثلاثة محاور رئيسية كالأتي:

المحور الأول: مفهوم الفساد.

المحور الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية .

المحور الثالث: الإدارة الإلكترونية والفساد.

المحور الأول: مفهوم الفساد:

إن ظاهرة الفساد باتت ظاهرة عالمية شديدة الانتشار تأخذ أبعادًا مختلفة، وقد لاقت هذه الظاهرة اهتمامًا كبيرًا من الباحثين في مختلف التخصصات، وفي هذه النقاط سنحاول الإلمام بتعريف الفساد وأنواعه وأسبابه وأثاره على النحو التالي:

1- تعريف الفساد:

عرف الدليل الارشادي للإنتوساي "دليل تدقيق مكافحة الفساد" من خلال المعيار 5270، الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة العامة أو الثقة العامة من أجل تحقيق منافع ذاتية":

2- انواع الفساد:

إن الأنواع العامة للفساد يمكن إجمالها في ما يلي:

1- الفساد العرضي: والذي يحدث من قبل صغار الموظفين، مثل تلقي الرشوة الخفيفة أو سرقة أدوات مكتبية، وهو ما يمكن تسميته بالفساد الصغير.

2- الفساد الإداري: يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية والتي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، ومنها عدم احترام أوقات مواعيد العمل في الحضور والانصراف، التراخي والكسل في تأدية عمله، إفشاء أسرار وظيفته.

3- الفساد المالي: يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، مثل الرشوة، والإسراف وإهدار المال العام، عدم الالتزام بالاحكام والقواعد والنصوص المالية الخاصة بالمنظمة.

4- الفساد السياسي: يتعلق بالانحرافات ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة، ويقصد به فساد الساسة وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وقادة الأحزاب السياسية .

5- الفساد الأخلاقي: يتمثل في الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، الجمع بين الوظيفة وأعمال خارجية دون الحصول على أذن إدارته.

6- الفساد القانوني: يتمثل في استغلال القانون في حماية وتعزيز أعمال الفساد بدلًا من مواجهتها، بمعنى إعطاء غطاء شرعي للفساد في سبيل استرضاء قوى معينة في المجتمع، ومنها سن تشريعات يكون الهدف منها خدمة المصالح الخاصة لأفراد أو مجموعات معينة على حساب المصلحة العامة.

3- أسباب الفساد:

لا شك أن أسباب الفساد تختلف من مجتمع إلى أخر ومن وقت إلى أخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، وكذلك من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك أسباب عامة للفساد يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ-الأسباب الاجتماعية: حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق في النفوس، غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، انتشار الجهل في المجتمع.

ب-الأسباب السياسية: تتعلق بالمنظومة السياسية بأكملها ومنها الإرادة السياسية الضعيفة، الجمع بين رأس المال والسلطة، مرور الدولة بمرحلة انتقالية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد واستمراره.

ج-الأسباب الاقتصادية: حيث يلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر وغلاء المعيشة وتدني مرتبات الموظفين العموميين دورًا كبيرًا في انتشار الفساد، كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورًا بارزًا في السيطرة على الدول النامية مما يؤثر بشكل سلبي على القرار السيادي للدولة، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة والكساد الاقتصادي التي تعد من أسباب انتشار الفساد في المجتمع.

د-الأسباب القانونية والإدارية: تتمثل في غياب أو عدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون، عدم وجود عقوبات رادعة للفاسدين أو عدم ارتباط القوانين بالأخلاق العامة، فضلًا عن وجود ثغرات قانونية ناتجة عن غموض تفسيرات النصوص القانونية، كذلك عدم قدرة السلطة القضائية على مساءلة كبار المسؤولين، ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استقلالها، كذلك كثرة القيود الإدارية الرسمية وغير الرسمية، ووجود هياكل قديمة للوحدات الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور والتغير المستمر.

4- آثـــار الفساد:

إن للفساد آثارا كبيرة ومؤثرة على الدولة في عدة جوانب كالآتي:

- انتشار الواسطة كوسيلة لحصول الأشخاص على حقوق ليست لهم وتفضيل المصلحة الشخصية على مصلحة العمل.
- خفض معدلات الاستثمار وحجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.
- ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي مما يسهم في التأثير سلبًا على اقتصاد الدولة.
- تردي حالة توزيع الدخل والثروة واستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم في المجتمع وفي النظام السياسي مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وباقي أفراد المجتمع، وتراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية.
- توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص ونشر الثقافات الفاسدة، وتغليب المصلحة الشخصية.
- فقدان الثقة والمصداقية في مؤسسات الدولة.
- الانحلال الأخلاقي وزيادة المشاكل الاجتماعية.
- عدم قدرة الإدارة على تحديد الأولويات، وسوء استخدام الموارد، واتخاذ قرارات غير رشيدة.

المحور الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية:

أدى تطور تقنيات الاتصال والمعلومات إلى ظهور أساليب جديدة في الإدارة وذلك من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطن والقضاء على البيروقراطية ومختلف أشكال الفساد، ومن أهم هذه الأساليب ما يسمى "الإدارة الإلكترونية". لذا وجب تعريفها وتوضيح مبادئها وخصائصها و فوائدها وأهدافها ومتطلبات تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

هناك عدة تعريفات للإدارة الإلكترونية، حيث يمكن النظر إليها من عدة زوايا، وقد عُرفت على النحو التالي:

"تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر، سواء بين الأفراد أو المنظمات بما يؤدي إلى دعم واستمرار العلاقات فيما بينهم، من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكتروني والنظم الإلكترونية، بهدف تحسين العملية الإنتاجية، وزيادة كفاءة وفعالية الأداء في الإدارة وإنجاز العمل بسرعة وكفاءة وبأقل التكاليف"، وكذلك "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني".

وانطلاقًا من ذلك يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي عملية استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بكافة الأنشطة الإدارية داخل المؤسسة لتطويرها بأقل تكلفة وبدقة عالية.

2- مبادئ الإدارة الإلكترونية:

تلخص أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية في الآتي:

- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين وهذا بإيجاد بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيًا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة.
- التركيز على النتائج، حيث ينصب اهتمام الحكومة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء على المواطنين وتوفير خدمات مستمرة على مدار الساعة.
- سهولة استعمال الإدارة الإلكترونية وإتاحتها للجميع في كافة الميادين لكي يتمكن كل مواطن من التواصل مع الإدارة.

- إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتزايد المتنافسين يؤدي إلى تقديم الخدمات بأقل الأسعار مما ينتج عنه تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء بهدف كسب رضاء المستفيدين، والتفوق في التنافس.

- التغيير المستمر، وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء.

3- فوائد الإدارة الإلكترونية:

نظرًا للفوائد الكبيرة التي نتجت عن تطبيق الإدارة الإلكترونية جعل الدول تتسابق في تطبيقها ، ويمكن إجمال هذه الفوائد في النقاط التالية:

- تسهم في سرعة أداء الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية مما يحقق التميز وتحسين أداء الخدمة ويؤدي الأمر إلى تخفيض تكاليف وأعباء المؤسسة.

- تسهيل إجراء الاتصالات بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة، وكذلك مع المؤسسات الأخرى، وتوفير الأرشفة التلقائية للمعلومات، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.

- تعزز مركزية الإشراف، مما يتيح للإدارة السيطرة عليها وتأمين حماية وأمن المعلومات.

- تساعد الإدارة الإلكترونية الإدارة العليا للمؤسسات في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

- تعد الإدارة الإلكترونية أكثر ملاءمة لمتطلبات الحاضر والمستقبل لأنها توسع من المشاركة بين جميع أصحاب المصالح داخل المؤسسة أو خارجها مما يجعل الشفافية والوضوح في أعلى مستوياتها.

4- أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها، لعل من أهمها مايلي:

4-1- الأهداف الإدارية:

- التقليل من التعقيدات الإدارية وتنمية وتحسين أداء وقدرات الإدارة والقضاء على مشكلة إهدار الوقت.

- تحويل الإجراءات من مركزية الإدارة إلى اللامركزية.

- تخفيض زمن إنجاز المعاملات الإدارية الإلكترونية مما يوفر الجهد والوقت والتكلفة المالية في العملية الإدارية ويمكن من إستيعاب عدد كبير من المتعاملين بفاعلية كبيرة

- تحسين مستوى الخدمات الإدارية لطالبيها، كما يحقق عنصر الشفافية في التعامل مع المستفيدين.

- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بالأرشيف الإلكتروني.

4-2- الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:

- إلغاء عامل العلاقة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد مما يقلل الأخطاء المرتبطة بالموظفين، وزيادة تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات في مجال تحسين أداء الخدمات

- تعميق مفهوم الشفافية والقضاء على المحسوبية والبيروقراطية.

-تحسين الانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة.

- العمل على ربط الإدارة بالمواطن في تلقي الخدمات و إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع معطيات العصر التقني.
- تحقيق مبدأ المساواة بين جمهور المنظمة باتباعها أسلوبًا موحدًا في تقديم الخدمات بما يؤدي إلى التقليل من الوساطة والمحسوبية.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة الموظفين.

3-4- أهداف تتعلق بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة ورفع كفاءة العمل الإداري:

- العمل على ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة مع ضرورة توحيد تلك البيانات على مستوى المؤسسة وأقسامها.
- مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به لتوظيف إستخدام هذا التطور والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- تدعيم ثقة المواطن بالإدارة لتعزيز مبدأ الشفافية.

5- خصائص الإدارة الإلكترونية:

تتميز الإدارة الإلكترونية بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- تميز العمل الإداري من خلال سرعة الخدمة وتقديمها من نافذة واحدة توفر على المتلقي الوقت والجهد والنفقات، ثم دقة المعلومات المقدمة لطالبيها من خلال اعتماد نماذج إدارية تسهم في توحيد أسلوب العمل الإداري وتحقيق العدالة والاستقرار الإداري.
- التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الدولة وتكامل عملها إلكترونيًا بما يخدم المواطن بالدرجة الأولى، كما يخدم قطاع الأعمال، كما يتم تقديم المعلومات بلغة وطريقة سهلة ومتاحة للجميع حتى من خارج الوطن.
- القدرة على تطوير وتحديث البيانات والمعلومات والخدمات فورًا وبشكل يوفر على المواطنين وقطاعات الأعمال الوقت والجهد ويسهم في تعزيز الإنتاجية.
- التقليل من فرص الفساد، ويتأتى ذلك من خلال إلغاء الاحتكاك المباشر بين الموظف العام وأصحاب المصالح الأخرى، مما يقطع الطريق على الممارسات السلبية التي يمكن أن يلجأ إليها الموظف كالتعسف في استعمال السلطة واستغلال المنصب لطلب رشوة أو المماطلة في أداء الخدمة.

6- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية حتمية فرضتها التغيرات العالمية، لكن تطبيقها يحتاج إلى عدة متطلبات منها ما يلي:

1-6- المتطلبات التقنية:

- أجهزة الحاسب الآلي وملحقاته، ويقصد بها البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية.
- برمجيات النظم وبرمجيات التطبيقات، ويقصد بها البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونيه والتي يتم من خلالها التشغيل وإنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية.

- شبكات الاتصال، والتي من خلالها يتم نقل وتبادل المعلومات، ومن أهم هذه الشبكات شبكة الإنترنت والشبكة الداخلية أو الإنترانت، والشبكة الخارجية أو الإكسترانت.

- صناع المعرفة، وهم الخبراء والمتخصصين والمحللين الذين يمثلون رأس المال الفكري للمؤسسة ويمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

2-6- المتطلبات الإدارية والتنظيمية والبشرية:

- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس التي تشمل إدارة أو هيئة لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية، ولابد من توفير الدعم والتأييد من الإدارة العليا مع توفير مخصصات مالية كافية.

- ضمان القيادة والدعم الإداري لإيجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دورًا رئيسيًا في نجاح أي عمل أو فشله.

- إرساء الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية .

- توفير الكفاءات والمهارات المتخصصة التي تمتلك زادًا معرفيًا بالتقدم التقني ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردًا بشريًا مؤهلًا لاستخدام تقنيات المعلومات.

- تعليم وتدريب العاملين لمواكبة متطلبات التحول الجديد، بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بثقافة وطبيعة الإدارة الإلكترونية.

3-6- المتطلبات القانونية:

يقصد بها إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية ، حيث أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى بيئة قانونية وتشريعية مختلفة يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها، ومن ذلك تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على الأسرار، تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية، تشريعات خاصة بضمان حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني

4-6- المتطلبات الأمنية:

من أجل ضمان أمن وحماية قواعد البيانات ضد الاختراقات وانتهاك خصوصية معلومات المستخدمين، ولتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبية على استخدام شبكة الإنترنت فإن الإدارة الإلكترونية تتطلب القيام ببعض الإجراءات منها وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمات الإنترنت، تبني استراتيجية وطنية لأمن المعلومات، ووضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاك خصوصية المعلومات.

المحور الثالث: الإدارة الإلكترونية والفساد:

1- دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد:

تعد الإدارة الإلكترونية آلية فعالة للحد من الفساد لأن المباعدة ما بين الموظف وطالب الخدمة هي أحد الوسائل المهمة للتقليل من الرشوة وجرائم الفساد الأخرى، باعتبار أن المواطن لن يكون في حاجة إلى الاحتكاك بشكل كبير مع الموظف ولن يضطر إلى تقديم رشوة له، أو البحث عن الوساطة لدى الموظف من أجل قضاء مصلحته، ويقع على الإدارة الإلكترونية، لتحقيق هذا الهدف، توفير الحماية القانونية اللازمة لجميع المواطنين وإدارتها بما يضمن قيامها بأداء دورها على أكمل وجه، وتقديم الخدمة في أقصى سرعة ممكنة وبجودة عالية، كما تعد الإدارة الإلكترونية فضاء خصبًا لتوفير المعلومات الدقيقة والواضحة في وقتها، مع إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع عليها والاستفادة منها، ومن جهة أخرى هي إمكانية مهمة لتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمساءلة من أجل تقليل التبذير ومحاصرة الفساد، وتخفيف الضغط على الإدارة من خلال الاعتماد فقط على الموارد البشرية المكونة إلكترونيًا، وبالتالي فإن الاعتماد على مبدأ الاختصاص في الوظائف وتحديد الحاجات يساعد على الابتكار والجدية وهذا بدوره عامل أساسي للحد من الفساد، كما تؤدي الإدارة الإلكترونية إلى تقليل نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الالكترونية، زيادة على توفير واختصار الوقت لصالح طالبي الخدمة بشكل يُنهي مشاكل التعقيد الإداري.

ويحقق التحول الرقمي للإدارة المالية للدولة أهدافًا متعددة منها زيادة الإيرادات وشفافية المعاملات المالية مما يُسهم في محاصرة الفساد ومصادره، كما يتيح للسلطة القضائية ومختلف الهيئات الرقابية القيام بمهامها في مراقبة حركة الأموال والتدقيق في مصادر دخل الموظفين العموميين والمتعاملين الاقتصاديين أو غيرهم، ويساعد تفعيل الرقابة الإلكترونية في الكشف عن الانحرافات والتجاوزات والممارسات غير القانونية التي تعتبر أساس الإدارة العامة الرشيدة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية للمنظمات العمومية وتقليل المظاهر السلبية للفساد، ويسهم في إعطاء الاهتمام للتغذية العكسية للمواطنين من خلال أرائهم وتقييماتهم للسياسات والخدمات الحكومية المقدمة لهم، كما يعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين الحكومة ومواطنيها من جهة، ومن جهة أخرى يجعل المواطن شريك للحكومة في تحسين الخدمات ومحاربة الفساد، وبالتالي فإن الإدارة الإلكترونية تمثل أحد نماذج الإدارة الحديثة التي تعمل على تفعيل الأداء وتقليل التكلفة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات ونيل رضا الجمهور، وتجاوز قضايا الفساد الذي يشكل عائقًا أمام التنمية الإدارية والتنمية الشاملة للمجتمع، ويعتبر النشر الإلكتروني آلية فعالة للحد من الفساد، وقد نفذت العديد من الدول العربية ومنها مصر مشروع البوابة الإلكترونية ونظام الدفع الإلكتروني وهي آليات مستحدثة للقضاء على الفساد من خلال تجسيد مبدأ الشفافية وتبسيط الإجراءات.

إن التوجه للخدمات العامة الإلكترونية وجعلها بالقرب من المواطنين سيُمكن الإدارة من توفير الخدمات العامة ومن تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل للمستخدم، وتحقق درجة عالية من الراحة والملاءمة مقارنة بتقديم الخدمة وجهًا لوجه أو الاتصال المباشر مع المستفيد، كما يحقق السرعة في إنجاز المهام وأداء الخدمات والحصول عليها.

2- التحديات والمعوقات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد:

قد يعتقد البعض أنه عند تطبيق الإدارة الإلكترونية سوف يتم القضاء على كل الصعوبات والمشاكل الإدارية والتقنية، لكن الواقع يشير إلى أمر أخر، فتطبيق الإدارة الإلكترونية سيحتاج إلى تدقيق من نوع أخر وهو مستمر ومتواصل لتأمين استمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن، مع الاستخدام الأمثل للوقت والجهد، ومع التركيز على التحصن ضد كل مظاهر الفساد .

وبالرغم من أن تطبيق الإدارة الالكترونية يزيد من مقدار الشفافية في الأداء الإداري ويقلل من فرص الفساد، إلا أنه يفتح مجال أخر للفساد الالكتروني لخبراء الالكترونيات ومحترفي السرقة والاحتيال الالكتروني، وهنا تأتي أهمية وجود القوانين والأنظمة القادرة على مواجهة هذا النوع من الفساد ومعاقبة مرتكبيه وكذلك أساليب الحماية الالكترونية للمواقع الالكترونية التي تعتمد عليه، وتأهيل مدققي الحسابات في مؤسسات الدولة على اكتشاف مثل هذه الجرائم. إن الدول التي ترغب بتطبيق الإدارة الإلكترونية ومحاربة الفساد بأنواعه في مواجهة عدد من التحديات تتمثل أهمها فيما يلي:

-**التحديات الإدارية:** تتمثل في انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة المركزية لبرامج الإدارة الإلكترونية وعدم وجود الهياكل التنظيمية المناسبة سيؤدي إلى استفحال الفساد في البيئة الرقمية مما يستلزم إعادة البرمجة التي يتعامل معها مختلف هياكل الجهاز الإداري.

-**التحديات القانونية:** يعتبر التقدم السريع معوقًا في وجه الجهات القانونية من حيث صعوبة مواكبة التغيرات، وعلى القوانين والتشريعات التعامل مع التقدم الإلكتروني.

-**التحديات التكنولوجية:** إن من الضروري عند تطبيق الإدارة الإلكترونية استخدام الشبكات المتقدمة للاتصالات مع ضرورة إمكانية توفير التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وبرامج وتطبيقات معاصرة لتنفيذ الأعمال والمهام في الدول التي تسعى لتطبيق الإدارة الإلكترونية، والتي تفرض بدورها تحديًا صعبًا لضمان فاعلية التحول الإلكتروني وضمان سلامته وحمايته من الانحرافات ومظاهر الفساد.

-**التحديات المالية:** تتمثل في الحاجة إلى الإمكانيات المادية الكبيرة لأجل توفير التقنية المتكاملة، وتعتبر قلة الموارد المتاحة وضعفها وتحديد أوجه الإنفاق عائقاً في وجه الإدارة الإلكترونية ونجاحها.

-**تحديات الأمن المعلوماتي:** تتمثل في وجود أساليب إختراق المنظومة المعلوماتية التي من مظاهرها سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها أو تدميرها، وذلك مثل النصب والاحتيال الإلكتروني وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، نشر الفيروسات بهدف الاختراق.

لذلك أصبح لزاماً على الدول إعادة النظر في السياسات الأمنية وتحديثها لتكون قادرة على استيعاب المعطيات الجديدة للتمكن من مجابهة الأنماط الجديدة للانحرافات والفساد والجرائم الإلكترونية.

دور أجهزة الرقابة المالية العليا في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية للحكومة:

من منطلق الدور الرقابي الهام الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية في الرقابة الحكومية المتمثلة في حماية أموال الدولة فإنه يقع على عاتقها القيام بدور هام تجاه تطبيق برامج الإدارة الإلكترونية للمنظومة الحكومية، ويتمثل هذا الدور في محورين أحدهما دخلي ،والآخر خارجي على النحو التالي:

-المحور الداخلي: ويتعلق بتطبيق برامج الحكومة الإكترونية داخل الأجهزة العليا للرقابة.

-المحور الخارجي: ويتمثل في دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم ممارسات الحكومة الإلكترونية.

المحور الداخلي: ويتعلق بتطبيق برامج الحكومة الإلكترونية داخل الأجهزة العليا للرقابة:

حيث تعد الأجهزة العليا للرقابة المالية من أهم الأجهزة الحكومية داخل أي دولة ولزامًا عليها مواكبة أي تطور تكنولوجي يطرأ على هذه الأجهزة الحكومية، وبالتالي فعلى الأجهزة الرقابية العليا تطبيق نظم الحكومة الإلكترونية بداخلها، وذلك حتى تتمكن من التوافق مع المنظومة الإلكترونية للدولة، ويتم ذلك من خلال:

-التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هذه الأجهزة (المراقبين والإداريين) حتى يتمتعوا بالمهارات اللازمة في مجال تقنية المعلومات وبما يمكنهم من التعامل مع البيئة التقنية الحديثة.

-أن يتم العمل الإداري داخل هذه الأجهزة بصورة إلكترونية من خلال شبكة متقدمة من أجهزة الحاسوب ومن خلال برامج الأرشفة الإلكترونية.

-إطلاق المواقع الإكترونية لكل جهاز رقابي على شبكة الانترنت يحتوي على أهم المعلومات عن الجهاز الرقابي وعمله والمشاكل الرقابية التي يواجهها وتوصياته وذلك بصورة تفصيلية.

-تسهيل الاتصال الدائم على الشبكة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية وذلك لتبادل الخبرات والتجارب.

-الاعتماد على المنصات الرقمية الذكية وأساليب الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عمليات التدقيق بغرض تعزيز الجودة والأداء والوصول إلى رؤى واستنتاجات أكثر دقة وملائمة وإعداد التقارير بشكل أفضل.

-تمكين الابتكار بشكل أسرع، كما ينبغي على المدققين تقوية علاقاتهم بالمتخصصين في مجال تقنية المعلومات ليكونوا على دراية دائمة بأحدث التقنيات التكنولوجية.

-توفير بيئة تشريعية ملائمة ومتخصصة للرقابة على معاملات الحكومة الإلكترونية والتي تشمل كلا من القوانين والإصدارات المهنية المنظمة للأداء الرقابي.

-تطوير التقنيات المستخدمة في الرقابة لتتلائم مع الوسائل الحديثة لمعالجة البيانات الحكومية.

-الاهتمام بوضع وتوفير أدلة المراجعة اللازمة للرقابة الحكومية في ظل بيئة الحكومة الإلكترونية، والتي يجب أن تشتمل على أمن المعلومات وسلامتها.

-الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات من خلال حوسبة كافة أعمال الجهاز الرقابي واستخدام تقنيات المعلومات في تنفيذ المهام الرقابية.

-ضرورة الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات أليًا بين الأجهزة الرقابية والجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها من خلال وسائل الربط الأمن والفعال.

المحور الخارجي: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقييم ممارسات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

ولتحقيق أهداف العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية و المتمثل في الكشف عن الانحرافات والمخالفات، ومتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة ومدى تحقيق الأهداف المرسومة، وتحقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات، في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية للحكومة يمكن تلخيص دور أجهزة الرقابة المالية العليا الخارجي في عدة عناصر منها:

-قيام الأجهزة العليا بتقييم برامج الحكومة الإلكترونية المطبقة.

-أن تقوم الأجهزة العليا بتطوير العمل الرقابي للرقابة الحكومية ليتلاءم مع نظم الحكومة الإلكترونية.

-دور أجهزة الرقابة المالية في إضفاء الثقة على المواقع الإلكترونية الحكومية.

الخاتمة:

يعتبر الفساد آفة متفشية في جميع أقطار العالم، وأصبحت له آثار سلبية ومدمرة على اقتصادات الشعوب والأمم، وتهدد الأمن العام في المجتمع، خاصة مع محدودية قدرة الأساليب التقليدية القائمة على محاربته ومسألة القضاء على الفساد تحتاج قبل أي شيء إلى إرادة سياسية قادرة على اتخاذ كافة الخطوات وأن تكون قادرة على التحول نحو نمط الإدارة الالكترونية سواء لأغراض تطوير الأداء أو الحد من الفساد.

وتعد الإدارة الإلكترونية من أهم الوسائل الناجحة في الكشف والوقاية من الفساد، وهي أنسب الحلول في العصر الحالي لمحاربة الفساد لما لها من دور بفضل التقنيات الحديثة التي تستعملها، كونها تهدف إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات، وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال، مما يوفر مزيدا من الشفافية والنزاهة ويحسن من الأداء والفعالية، كما تعمل على تفعيل عمل الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد، ولا يُمكن لها تأدية هذا الدور إلّا بتوفر متطلباتها وهذا من خلال دعم الحكومة لها واستحداث تشريعات تسهل تطبيقها كآلية لمحاربة الفساد، مع ضرورة توفر الإمكانيات التقنية والمادية.

وتطبيق الإدارة الالكترونية لا يفيدنا في مجال محاربة الفساد فحسب بل يساعد في تحقيق التنمية الإدارية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتتطلب الإدارة الإلكترونية وجود مستوى مناسب إن لم يكن عال من البنية التحتية متطورة للاتصالات تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطنين من جهة أخرى، وأيضا توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية.

المراجع:

الكتب:

(1)احمد معبد، الأثار الاقتصادية للفساد، 2012، دار الفكر الجامعي، مصر.

(2)كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، 2016، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.

(3)هاشم الشمري، الفساد الإداري وأثاره الاقتصادية والمالية، 2017، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

(4)محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، 2010، دار الفكر الجامعي، مصر.

(5)مزهر شعبان، الإدارة الإلكترونية، 2013، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

(6)مصطفى كافي، الإدارة الإلكترونية، 2012، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق.

(7)مطر عبد الفتاح، الفساد الإداري: ماهيته وأسبابه ومظاهره، 2016، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر.

(8)مؤسسة أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2019، الطبعة الخامسة، فلسطين.

المجلات الدورية:

(1)الهاشمي مزهود و مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، 2020، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 31، العدد، جامعة منتوري، الجزائر، http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/3490

(2)تبون عبد الكريم، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية : المبررات والمعوقات، 2021، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر .

(3)تبون عبد الكريم، الإدارة الإلكترونية: الأهمية والمتطلبات ، 2021 ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/222/10/2/152373

(4)عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، 2019، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر.

(5)محمود عبد الرسول، الإدارة الإلكترونية: مفاهيم ومبادئ، 2015، المجلة العلمية، كلية الأداب، جامعة أسيوط، مصر.

(6) يعقوب العديم، الإدارة الإلكترونية: مدخل إداري للحد من الفساد الإداري، 2017، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد 31، العدد 2، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر .

أخرى:

(7)دليل تدقيق مكافحة الفساد: المعيار رقم 5270

مقال مترجم

دور مكتب التدقيق في فيتنام في الإنتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)

إعداد/ مكتب تدقيق الدولة في فيتنام
ترجمة: مدقق مساعد إيمان خلف سواري
مراقبة الرقابة على الجهات الملحقة للشؤون الاستثمارية- (ديوان المحاسبة بدولة الكويت)

1- أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد في فيتنام:

نظراً للوضع الاقتصادي العالمي غير المؤكد في عام 2021، وبسبب تفشي الموجة الرابعة من فايروس كورونا (كوفيد-19) في العديد من المناطق في فيتنام، تعيّن على الدولة فرض سلسلة من الاجراءات الجذرية والصارمة للوقاية والتحكم في تفشي الوباء لتحقيق أهم أولوياتها المتمثلة في حماية صحة وحياة المواطنين. فقد أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل خطير على الاقتصاد الفيتنامي، والذي كان محافظاً على نمو مرتفع على مدار سنوات متتالية، حيث بلغ النمو الاقتصادي الفيتنامي في الأشهر الست الأولى من عام 2021 معدل 5.64% لكنه انخفض في الربع الثالث من السنة. وبشكل عام، ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.42% فقط خلال 9 أشهر وهو أقل معدل للنمو الاقتصادي منذ تطبيق فيتنام سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1986.

يمر الاقتصاد العالمي حالياً بحالة ركود بسبب تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) – المصدر: شبكة الانترنت

وبهدف تجاوز الصعوبات الناتجة عن تأثير جائحة كورونا، قامت الحكومة الفيتنامية بفرض توجيهات خاصة لتطبيق وتنفيذ العديد من الحلول الفورية وطويلة الأجل لتحقيق أعلى انعاش اقتصادي ممكن. وفي 28 يوليو 2021، أقرت الجمعية الوطنية الفيتنامية قرار رقم QH15/2021/30- والذي يهدف حماية صحة الشعب والحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأداء مهام وخدمات التنمية الاقتصادية بنجاح، الأمر الذي من شأنه خلق الظروف المناسبة التي تسمح للحكومة بتطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي.

إذ تمّكن هذه السياسات الحكومة من تقديم الاقتراحات بطريقة منظمة ومختصرة قبل الإعلان عن إجراءات الوقاية والتحكم في جائحة كورونا، والتي تختلف عن التشريعات السارية حالياً. وإلى الآن، قامت الحكومة الفيتنامية بتطبيق العديد من الحلول لدعم كلاً من المؤسسات والشركات وأصحاب الأعمال والموظفين ورؤساء العمل وذلك عن طريق إعفائهم وخفض قيمة بعض الضرائب والرسوم والمصاريف لتذليل الصعوبات أمام الانتاج والأعمال التجارية. ومن خلال تطبيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالتكيف الآمن والمرونة والتحكم الفعال بالجائحة، تواصل الحكومة مراجعة وتطوير الآليات والسياسات الصادرة عنها، وفي الوقت نفسه تقوم بالبحث وتطوير وتقديم طرق جديدة للدعم الاقتصادي على مستوى كبير ليتم تعميمها في عدة مجالات، مع إلقاء الضوء على تقديم الدعم للشعب والأعمال التجارية في سبيل التغلب على الصعوبات والمساعدة في الحفاظ على استقرار الحياة واستعادة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

دور مكتب تدقيق الدولة في فيتنام في الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا (كوفيد-19):

إن مكتب تدقيق الدولة في فيتنام (SAV) هو مؤسسة انشأتها الجمعية الوطنية (البرلمان الفيتنامي) يعمل بشكل مستقل وفق القانون. وقد تم تحديد الوضع القانوني لمكتب تدقيق الدولة الفيتنامي وفق دستور جمهورية فيتنام الاشتراكية، والذي ينص على تمحور مهام مكتب تدقيق الدولة حول مراجعة إدارة واستخدام الأموال والأصول العامة. ويقوم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بشكل سنوي بإعداد وتخطيط وتنفيذ المئات من مهام التدقيق، وبالتالي دعم الجهات في تنفيذ واجباتها وصلاحياتها المحددة وفقاً للقانون باستخدام المعلومات الخاصة بالتدقيق. وفي سياق تنفيذ فيتنام للكثير من الحلول المهمة لإنعاش الاقتصاد، تم إنشاء مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي للتركيز على تعزيز دور مؤسسة التدقيق العليا في الجوانب الرئيسية التالية:

أولاً: إجراء عمليات تدقيق لتقييم تأثير سياسات الانعاش الاقتصادي:

منذ بداية العام، أصدرت حكومة فيتنام 154 قراراً و83 مرسوماً، وأصدر رئيس الوزراء 31 قراراً و26 توجيهاً، فيما أصدرت الوزارات والقطاعات 253 تعميماً لإزالة (الحواجز) وتحرير الموارد للاستثمار والإنتاج، والأعمال التجارية، والسيطرة والوقاية من الجائحة. وقد تسبب الحجم الهائل من الوثائق القانونية التي أصدرتها الدولة بخلق ممر قانوني مهم وضروري لتنفيذ حلول الانعاش الاقتصادي.

يعمل مكتب تدقيق الدولة في فيتنام على تعزيز عمليات التدقيق لاكتشاف أوجه القصور والنقص في الآليات والسياسات ومساعدة الحكومة والهيئات الحكومية على تحسين الكفاءة في إدارة الاقتصاد وإنعاشه. ومن خلال أنشطة التدقيق، يقوم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي وخلال فترة زمنية قصيرة باكتشاف الثغرات في السياسات ، أوجه القصور ، القيود التي تعيق عملية إنعاش الاقتصاد أو حل المشكلات ما بين السياسات والنظم والممارسات المعيشية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبناءً على الأدلة الكافية والمناسبة، تكون توصيات مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي أساساً مهماً وعملياً في مساعدة الحكومة والهيئات الفنية لإتقان ودراسة آليات وسياسات إنعاش الاقتصاد بعد الجائحة وتحسين فعالية وكفاءة هذه السياسات باستمرار.

مدققو الجهاز الفيتنامي يؤدون مهامهم في فيتكومبانك في فيتنام (المصدر: مكتب تدقيق الدولة في فيتنام)

ثانيا: تقديم المعلومات خلال فترة زمنية قصيرة لخدمة المجلس الوطني و مجالس الشعب على اختلاف مستوياتها في مر اقبة وتنفيذ سياسات الانتعاش الاقتصادي:

خلال عملية الإنعاش الاقتصادي، تكون الموارد العامة عرضة للضياع اذا لم يكن هناك إشراف وتدقيق كافٍ من قبل الهيئات المختارة. لذلك، يؤكد مكتب تدقيق الدولة في فيتنام على دوره كأداة مهمة لا غنى عنها للمجلس الوطني ومجلس الشعب لممارسة صلاحيتهما ومسؤولياتهما في الإشراف على إدارة واستخدام الموارد العامة في الخدمة العامة لإنعاش الاقتصاد. سوف يتابع مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي عن كثب برنامج ومحتوى المجلس الوطني وإجراءات الإشراف المتبعة من قبل مجلس الشعب وذلك لتحديد القطاعات المناسبة الخاضعة للتدقيق وبالتالي توفير معلومات التدقيق حول برامج وسياسات الانتعاش الاقتصادي التي أعدتها الحكومة للمجلس الوطني ومجلس الشعب لإدارة عمليات تنفيذ القانون والأدلة الإرشادية والسياسات التي يصدرها المجلس الوطني ومجلس الشعب.

ثالثا: يقوم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي برصد عمليات الاحتيال والانتهاكات في سياسات الانعاش الاقتصادي من خلال أنشطة التدقيق، حيث يقترح التعامل مع مثل هذه الانتهاكات لتحسين كفاءة وفعالية إدارة استخدام الموارد العامة في إنعاش الاقتصاد:

تقوم فيتنام بتسخير أكبر قدر من مواردها للوقاية والحد من الجائحة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وهي من أبرز مهام الحكومة الفيتنامية في الوقت الحالي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب استخدام الموارد الاجتماعية وموارد الدولة لمواجهة الجائحة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي بطريقة فعالة من حيث التكاليف، وللأغراض الصحيحة وللأشخاص المناسبين وللسياسات الصحيحة.

كما وسيقوم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بوضع الخطط وإجراء عمليات التدقيق لتقييم عملية ونتائج إدارة واستخدام الموارد العامة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وسيتم التوصية بمعالجة انتهاكات القانون والميزانية المالية التي يتم اكتشافها أثناء التدقيق والمراجعة على الفور لضمان الانضباط المالي والمساهمة في عملية الاستدامة والانعاش الاقتصادي في فيتنام.

رابعاً: يساهم مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي من خلال أنشطة التدقيق في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة واستخدام الموارد العامة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي:

مجموعة تدابير الدعم الاقتصادي التي تعززها الحكومة في مخاطر الخسارة والاستخدامات المهدورة. حيث يوفر مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي من خلال أنشطة التدقيق معلومات عن نتائج الإدارة واستخدام الميزانية وزيادة مساءلة المنظمات والأفراد المشاركين في إدارة استخدام الأموال والممتلكات العامة. وفي الوقت نفسه، قام الجهاز الفيتنامي بإنشاء قناة لتوفير المعلومات الأساسية لوكالات الدولة المختصة وكذلك للأوساط الاجتماعية لتمكينهم من المشاركة في أنشطة المراقبة لاستخدام الموارد العامة من أجل الانعاش الاقتصادي. ونتيجة لذلك، أصبحت الحلول الحكومية للانعاش الاقتصادي لما بعد الجائحة أكثر شفافية للحد من مخاطر فقدان الموارد العامة وإهدارها، وخلق وعي مجتمعي عالي في تنفيذ سياسات الانعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا (كوفيد-19).

خامساً: يساهم ويشارك مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي في عملية تطوير سياسات الانعاش الاقتصادي وفقاً للقانون:

تقوم الحكومة الفيتنامية بوضع واقتراح العديد من طرق الدعم الاقتصادي الهامة من أجل تعزيز الاقتصاد. وسيكون لمجموعات تدابير الدعم تأثيراً بارزاً على العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل الدين العام، والتضخم، والنمو الاقتصادي، وإيرادات الميزانية، والنفقات، وما إلى ذلك. كما وسيتشاور مكتب تدقيق الدولة في فيتنام مع وكالات الجمعية الوطنية والحكومة للنظر في تقدير ميزانية الدولة من خلال المهام التي نص عليها القانون، ووضع خطة لتخصيص الميزانية المركزية وخطة لتخصيص ميزانية للبرامج الوطنية المستهدفة والمشاريع الوطنية الهامة التي قررها المجلس الوطني. وستساهم آراء مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي بشكل إيجابي في مساعدة الجمعية الوطنية والحكومة في إجراء تقييم شامل لوضع الاقتصاد الكلي في فيتنام، وبالتالي التخطيط للسياسات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد الاقتصاد على الانتعاش بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل مستدام وفعال.

أخبار المنظمة العربية

المنظمة العربية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة
ARABOSAI

التدريب والبحث العلمي

خطة عمل المنظمة لسنة 2022:

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة خلال يومي 20 و21 مارس من العام 2022 خطة عمل المنظمة لسنة 2022 وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لهذه اللقاءات العلمية والتدريبية حيث تم إلى حدود 30 يونيو 2022 تنفيذ لقاءين تدريبيين لقاء حضوري ولقاء عن بعد باستعمال منصة اللقاء المرئي ومنصة التعلم الالكتروني للمنظمة (Blackboard Collaborate) فتم تنفيذ أربعة لقاءات تدريبية ولقاء علمي مبرمجة لسنة 2021، وهي كالتالي:

1. اللقاء التدريبي "الرقابة على الاستثمارات العامة" :

تم تنفيذه حضوريا بعمّان من قبل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة 05/29 إلى 2022/06/02. وقد شارك في اللقاء 34 مشاركا ينتمون إلى 17 جهازا رقابيا. وهدف هذا اللقاء إلى:

- تمكين المتدربين من التعرف على المفهوم العام للاستثمارات العامة وأنواعها والتعريف بأهمية الرقابة على الاستثمارات العامة.
- تزويد المتدربين بالقدرات اللازمة للقيام بأعمال الرقابة على الاستثمارات العامة وفقا لمعايير الإنتوساي.
- التعريف بالسياسات المحاسبية والإدارية المتعلقة بها وأساليب إظهارها وعوائدها في البيانات.
- تبادل الخبرات والتجارب في الرقابة على الاستثمارات العامة والمخاطر المتعلقة بها.

2. اللقاء التدريبي عن بعد "تدقيق إيرادات الجمارك" :

تم تنفيذه عن بعد من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بالتعاون مع الأمانة العامة، خلال الفترة الممتدة 27 إلى 2022/06/29، وشارك في هذا اللقاء 29 مشاركا من 14 جهازا رقابيا وتضمن اللقاء النقاط التالية:

- تعريف المتدربين بالرسوم الجمركية وقانون الجمارك واللوائح والقرارات ذات الصلة وتزويدهم بالمهارات اللازمة للقيام بتخطيط وتنفيذ الأعمال الرقابية على تحصيل الرسوم الجمركية واعداد التقارير بنتائج الرقابة.

- تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات والتعريف بالإطار العام للرقابة على الإيرادات وفقاً لمعايير الإنتوساي اللازمة لتدقيق إيرادات الجمارك.

- تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بالرقابة على الجمارك.

الأنشطة المبرمجة من قبل هياكل المنظمة:

1. اللقاء التدريبي حول "الرقابة على أساس المخاطر" :

نظمه ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بالتعاون مع الأمانة العامة عن بعد خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 20 يناير 2022. وشارك في هذا اللقاء 30 مشاركا من 15 جهازا رقابيا، وأفرز اللقاء التوصيات التالية :

- التأكيد على أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الشفافية وتسهيل أعمال الأجهزة العليا للرقابة.

- التأكيد على أهمية مُراعاة انعكاسات جائحة كورونا "كوفيد-19" على أعمال الجهات المشمولة بالرقابة، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الرقمي الشمولي وتطبيقات الهاتف المحمول.

- اعداد دليل ارشادي موحد بالاستئناس بالمعايير الدولية ويتم تعميمه على الاجهزة الرقابية للعمل به، وإعداد مُدربين لتوجيه المدققين حول آلية العمل به وتطبيقه في الأجهزة الرقابية.

- تشجيع المدققين على الحصول على الشهادات المهنية الخاصة بتقييم وإدارة المخاطر

- التأكيد على أهمية إعداد سجل مُتكامل للمخاطر الرقابية بناءً على تجارب الأجهزة الأعضاء، ليكون مرجعاً يتم الاستئناس به من قبل مدققي تلك الأجهزة.

- التأكيد على أهمية حثّ الأجهزة على إعداد أدلة استرشادية لآلية تقييم واحتساب الأهمية النسبية وتطبيقها خلال المهام الرقابية.

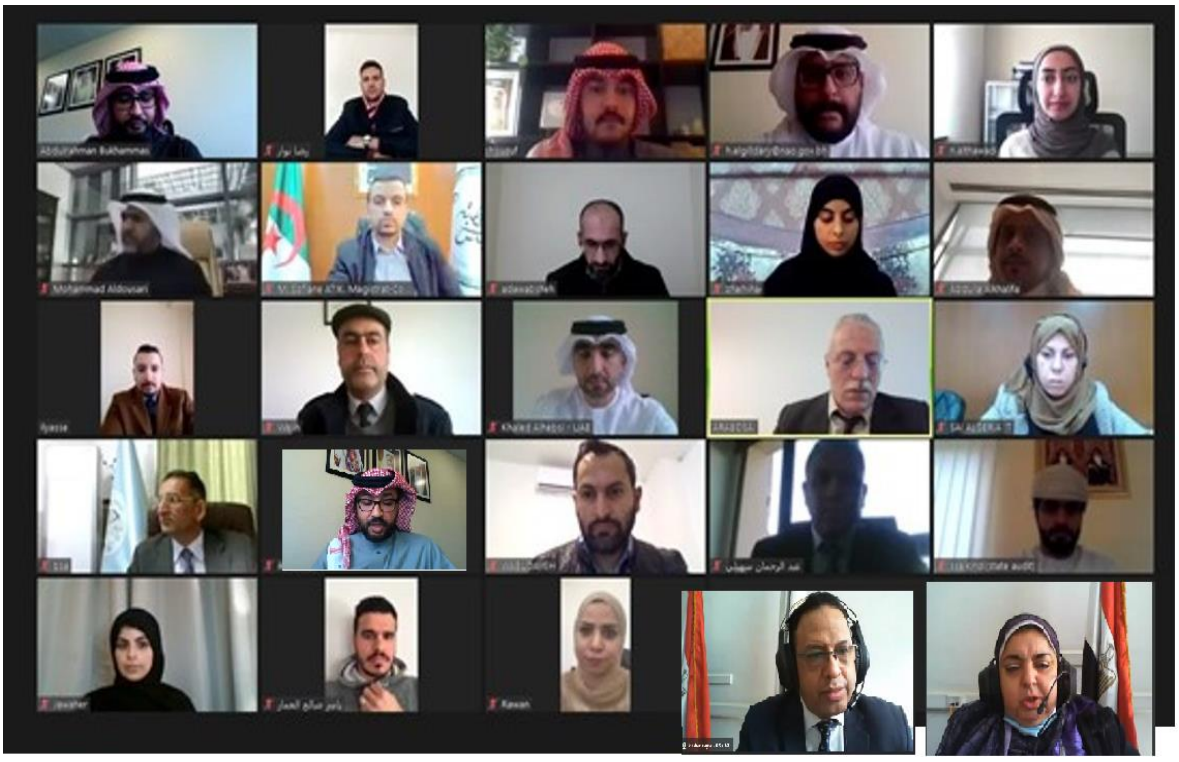

2.ورشة عمل حول "الرقابة على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد" :

تضمنت الأولوية الفرعية (مساندة الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة) اعداد برنامج متكامل يشمل تنفيذ ورشة تدريبية تليها مهمة رقابة تعاونية حول "الرقابة على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد". وقد تولت الأمانة العامة متابعة الاعداد والتنسيق مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت لضبط عناصر الورشة بالتعاون مع منظمة التربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووزارة التربية بدولة الكويت حيث تم التوصل إلى تنفيذ الورشة عن بعد خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 2022/02/24.

وشارك في هذه الورشة 36 مشاركا ينتمون لـ 12 جهازا رقابيا، وقد هدفت ورشة العمل المدرجة بالبرنامج إلى تمكين المشاركين من الأجهزة الأعضاء من الوسائل النظرية والتطبيقية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عموما والهدف عدد 4 خصوصا، ومن الوصول إلى خطة رقابة مشتركة وبرنامج تدقيق موحّد متفق عليه، يتم اعتماده في تنفيذ المكوّن الآخر للمشروع وهو اجراء مهمة الرقابة التعاونية على نفس الهدف عدد 4، الهدف الفرعي 4-1 "ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030."

كما تم بتاريخ 26 ماي 2022 عقد اجتماع تنسيقي للنظر في نموذج تقرير مرحلة التخطيط حضره أعضاء الهيئة المشرفة على مهمة الرقابة التعاونية ورؤساء الفرق المشاركة في مهمة الرقابة التعاونية من الأجهزة الأعضاء في كل من الجزائر والسودان وفلسطين وتونس وسوريا والعراق وليبيا.

3. اجتماع النظر في التقارير الوطنية (نتائج الأعمال الرقابية) وضمان الجودة :

اعتمد المجلس التنفيذي في النقطة التاسعة من قراره رقم 2021/313 م.ت (62)، الصادر عن اجتماعه الثاني والستين المنعقد بالدوحة يومي 05 و2021/07/06، نتائج المراحل التي تم تنفيذها في خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية وصادق على تنفيذ بقية الخطة، وقد نصت النقطة الثامنة من البرنامج الأولي الوارد بمذكرة مفاهيم المهمة التعاونية على تنفيذ لقاء حضوري من أجل النظر في التقارير الوطنية (نتائج الاعمال الرقابية) وضمان الجودة، وبعد التشاور مع منسق هذا المشروع (ممثل ديوان المحاسبة الليبي) تم الاتفاق على دعوة الفرق المشاركة لعقد اجتماع خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 يونيو 2022 بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية لاستكمال هذه المرحلة من خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية، وقد شارك في الاجتماع إلى جانب منسق المهمة ديوان المحاسبة الليبي فرق عن كل من: ديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان وديوان المحاسبة بليبيا إضافة الى المدربين من كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان.

4. اللقاء التدريبي حول "الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة" :

نصت مذكرة مفاهيم تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية وفقا لدليل الرقابة المالية المعد من قبل المنظمة على أنه تمّ في إطار الخطة الثلاثية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية المصادق عليها من قبل المجلس التنفيذي برمجة بخصوص الأولوية الفرعية للجنة المعايير المتعلقة بمساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير بالخطة التشغيلية لسنة 2021:

-تنظيم ورشة تدريبية عن بعد بخصوص دليل الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية المعدّ من قبل المنظمة خلال الثلاثي الأول من سنة 2022.

- تنفيذ مهمة رقابية نموذجية تتعلق بالرقابة المالية للقوائم المالية لعام 2022 لوحدات اقتصادية تنشط في القطاع الصناعي وذلك وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة.

بناء عليه، فقد تم تنفيذ ورشة تدريبية عن بعد لمدة سبعة أيام من 07 إلى 2022/03/10 ومن 14 إلى 2022/03/16، أشرفت عليها لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بالتعاون مع الأمانة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية. وشارك بهذه الورشة 22 مشاركا من 8 أجهزة أعضاء. كما انطلق تنفيذ مهمة الرقابة التعاونية من الفرق المشاركة في البرنامج وهي المنتمية للأجهزة الأعضاء في كل من العراق وسوريا والجزائر.

"الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقا لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة"

البحث العلمي:

تضمن برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات 2020-2022 المواضيع الستة التالية:

- الموضوع الاول: تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة.
- الموضوع الثاني: دور الاجهزة العليا في الرقابة على التحول من موازنة الوسائل (البنود) الى موازنة البرامج.
- الموضوع الثالث: دور الاجهزة العليا في الرقابة على الاستثمارات العامة.
- الموضوع الرابع: الدروس المستفادة من خلال مواجهة ازمة انتشار فيروس كورونا.
- الموضوع الخامس: الحصول على أدلة الاثبات عند تنفيذ مهام الرقابة عن بعد.
- الموضوع السادس: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية.

وبعد أن قامت الأمانة العامة بتعميم إعلان المسابقة على جميع الأجهزة تلقت 90 بحثا تولت إرسالها إلى أعضاء لجنة التقويم المتكونة من ديوان المحاسبة الليبي، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق، محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ديوان المحاسبة بدولة الكويت حيث تلقت النتائج وقامت بعرضها ضمن أعمال لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة التي قامت بدراستها وتحديد قائمة الفائزين التي اعتمدها المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثالث والستين.

اجتماعات هياكل المنظمة

في إطار أعمال اللجان التحضيرية للاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة عقدت هياكل المنظمة الاجتماعات التالية:

1. الاجتماع السادس للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة :

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة بدعوة من رئيسها اجتماعها السادس عن بعد خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 يناير 2022، وقد تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخذت اللجنة التوصيات اللازمة في شأنها، والتي عرضت لاحقا على اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين.

2. الاجتماع الثامن عشر والتاسع عشر الاستثنائي للجنة المعايير المهنية والرقابية :

بدعوة من رئيسها، عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية اجتماعها الثامن عشر عن بعد خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فبراير 2022، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء باللجنة وممثلي الأمانة العامة. وقد تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخذت اللجنة التوصيات اللازمة في شأنها، والتي عرضت لاحقا على اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والستين. ثم عقدت اللجنة في فترة لاحقة اجتماعها التاسع عشر الاستثنائي عن بعد يوم 25 مارس 2022 لمناقشة بعض المواضيع المدرجة على جدول أعمالها.

3. الاجتماع التاسع عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية :

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها التاسع عشر عن بعد، خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 فبراير 2022، بناء على دعوة موجهة من الأمانة العامة للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة، بالإضافة إلى مدير البرامج بمبادرة تنمية الإنتوساي. وقد قامت اللجنة بدراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى جملة من التوصيات، التي ضمنتها في تقريرها الذي تم عرضه على أنظار المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثالث والستين.

4. الاجتماعات الرابع عشر، والخامس عشر الاستثنائي والسادس عشر للجنة المخطط الاستراتيجي :

عقدت لجنة المخطط الإستراتيجي للمنظمة اجتماعها الرابع عشر عن بعد، خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 فبراير 2022 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء ومقرر اللجنة ممثلي الأمانة العامة. وقد تولت اللجنة دراسة ما جاء على بنود جدول أعمالها وانتهت إلى جملة من التوصيات تم تقديمها ضمن تقرير اللجنة خلال الاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة. ثم عقدت اللجنة اجتماعها الاستثنائي الخامس عشر بالرياض خلال يوم 2022/03/27، الذي ناقشت فيه التحضير للاجتماع التشاوري لاعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 للمنظمة فيما عقدت اجتماعها السادس عشر الاستثنائي عن بعد يوم 19 مايو 2022.

5. الاجتماع السادس للجنة متابعة الخطة الاستراتيجية:

في إطار الأعمال الموكلة للجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة، وعرض نتائج أعمالها على الاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي، وبناء على الاتفاق بين الأمانة العامة و رئيس اللجنة تم عقد الاجتماع السادس للجنة عن بعد يوم 2022/03/07 حيث نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وأصدرت التوصيات التي تم عرضها على المجلس التنفيذي.

6. الاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي :

بعد التشاور بين سعادة رئيس المجلس التنفيذي ومعالي الأمين العام وأصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس، وبدعوة كريمة من سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد بن أحمد العمادي، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، تمّ عقد الاجتماع الثالث والستّين للمجلس حضوريا بالدوحة يومي 20 و21 مارس 2022، حيث تمت مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعماله، ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة التي تضمنت إنجازاتها في إطار خططها التشغيلية، والموازنة المالية للمنظمة إضافة إلى تزكية ديوان المحاسبة بدولة قطر لتمثيل المنظمة في المجلس التنفيذي للانتوساي خلفا للديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كما تم إعتماد مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وقائمة المراقبين الذين ستتم دعوتهم للمشاركة في هذه الدورة.

اجتماعات فرق ومجموعات عمل المنظمة:

تم خلال السداسي المنقضي من العام 2022 تنفيذ جملة من اجتماعات فرق ومجموعات عمل المنضمة تمثلت في:

1. مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

عقدت المجموعة اجتماعها الثاني عن بعد يوم 8 مارس 2022 بمشاركة أجهزة الرقابة بكل من قطر، الأردن ،سلطنة عمان، ليبيا والعراق إضافة إلى ممثل الأمانة العامة وفي 9 يونيو 2022 عقدت المجموعة اجتماعها الثالث بعد إنضمام الأجهزة الأعضاء بكل من: الجزائر، سوريا، مصر، فلسطين والمغرب.

2. مجموعة التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وإعداد أدلة إجراءات خاصة بذلك:

في إطار مواصلة أعمالها وبالتنسيق مع الأمانة العامة تم استكمال إجراءات تشكيل الفريق المكون من الأجهزة الأعضاء بكل من العراق، مصر، سلطنة عمان، سوريا، فلسطين، وقطر حيث تم عقد اربع لقاءات وآخرها في تاريخ (2021/12/15) لمناقشة وجهات النظر والمقترحات المقدمة من الاجهزة الاعضاء وتجارب بعض الاجهزة على المستوى الدولي والاقليمي بغية الوصول الى صياغة مسودة دليل اجرائي يتضمن تقنيات تدقيق في ظروف استثنائية.

وقد تم اعداد مسودة دليل اجرائي يتضمن اجراءات التدقيق في ظروف استثنائية وللرقابات (المالية، الالتزام، الاداء) وملحقه بعض تقنيات التدقيق المقتبسة من تجارب بعض الاجهزة الرقابية. وقام الفريق بعرض مسودة الدليل على لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة خلال اجتماعها التاسع عشر لإبداء الرأي حولها واستكمال إجراءات اعتمادها.

3. اللقاء التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة:

صادق المجلس التنفيذي في قراره رقم 2021/316 م.ت (62) على منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028 والتوزيع الزمني لتنفيذها وأذن بتنفيذها وفق البرنامج المحدد.

وقد نصّ التوزيع الزمني لتنفيذ هذه المنهجية على عقد اجتماع تشاوري يضم الإدارة العليا للأجهزة ورؤساء لجان المنظمة وأعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي وممثل الآي دي آي لتقديم ومناقشة نتائج تحليل الاستبانات الداخلية والخارجية والمحاورات مع أصحاب المصلحة بناء عليه استضاف الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية اللقاء التشاوري الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 2022/03/30، وقد شارك في الاجتماع إضافة إلى ممثل الأمانة العامة وممثل مبادرة تنمية الإنتوساي أربعة عشر جهاز عضو بالمنظمة وتم خلال الاجتماع مناقشة المحاور التالية:

-منهجية اعداد المخطط والغاية من الاجتماع التشاوري.

-عروض تقديمية حول انجازات هياكل المنظمة للمخطط الحالي.

-عروض الفريق المكلف بإعداد المخطط القادم.

-عرض ممثل مبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) حول الإدارة الاستراتيجية.

-تحليل سوات SWOT على مستوى الاجهزة والمنظمة ومناقشة مخرجات كل مجموعة.

-استخلاص اهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

-الادارة الاستراتيجية.

- مراجعة الرؤيا والرسالة والقيم والمهمة للمنظمة.

- مجالات الدعم والاولويات التي تهم الأجهزة والمنظمة.

- تحديد اليات الدعم لتنفيذ الاولويات الفرعية ومناقشة وتحديد اليات الدعم.

- صياغة اولية لاهم الاولويات الرئيسية والفرعية واليات الدعم.

المشاركة في الأنشطة الدولية

اجتماع منصّة الانتوساي لتنسيق الأقاليم:

شاركت الأمانة العربيّة للمنظّمة العربيّة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مؤتمر منصّة الانتوساي لتنسيق الأقاليم بأوسلو بمملكة النرويج ((INTOSAI-Regions Coordination Platform (IRCP)) وذلك خلال الفترة الممتدة من 31 مايو إلى 1 يونيو 2022 كما شاركت طوال يوم 2 يونيو 2022 في الاجتماع الذي نظّمته مبادرة الإنتوساي للتنمية IDI والمتعلّق بالمخطط الإستراتيجي للمبادرة.

ويعتبر هذا المؤتمر حدثا عالي الأهميّة حيث دار النقاش حول تحديد احتياجات وأولويات تنمية القدرات والدعم المقدم على المستويين العالمي والإقليمي والتحديات وفرص الاستدامة كما عمل المشاركون من مختلف الأقاليم على تحديد مجالات التعاون فيما بينهم ومع هياكل الإنتوساي.

واستعدادا لهذا الحدث، حددت مبادرة الإنتوساي للتنمية وأمانة لجنة بناء القدرات خمس مجالات كبرى لتنمية القدرات. حيث تم التركيز خلال جزء كبير من الحدث حول هذه المجالات الخمسة وهي: (1) أشخاص أكفاء (2) عمليات تدقيق عالية الجودة (3) عمليات تدقيق عالية التأثير (4) البيئة الخارجية للجهاز (5) البيئة الداخلية للجهاز. وهدف اختيار هذه المجالات الخمسة إلى تغطية الاحتياجات والأولويات الرئيسية لتنمية القدرات المحددة في تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصادر خلال سنة 2020.

ورشة العمل الإقليمية حول موضوع "التدقيق الجنائي لمكافحة جريمة غسل الأموال":

شاركت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ضمن فعاليات ورشة العمل الإقليمية حول موضوع "التدقيق الجنائي لمكافحة جريمة غسل الأموال" التي تمّ تنظيمها بمدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 17 إلى 19 ماي 2022 وذلك بمبادرة من البرنامج العالمي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي وسفارة جمهورية فرنسا بالأردن.

وقد جمعت ورشة العمل الإقليمية المذكورة علاوة على الأمانة العامة للأرابوساي ممثلة في معالي السيد نجيب القطاري، الأمين العام للمنظمة والرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بتونس، كلّا من رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية معالي القاضي/ محمد بدران وممثلي الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد والهياكل المكلفة بمهام الرقابة الداخلية والتفتيش الإداري والمالي، إلى جانب ممثلين عن القضاء الجنائي (النيابة العامة والمحاكم الجنائية) وممثلين عن وحدات التحاليل والاستخبارات المالية وذلك بكلّ من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق ولبنان وفلسطين. وقد توجه معالي الأمين العام في مستهل الورشة بكلمة أكّد من خلالها على خطورة جرائم غسيل الأموال باعتبارها من أخطر الجرائم الاقتصادية ذات الإمتداد العالمي.

وقد خلصت ورشة العمل الإقليمية في ختام أعمالها إلى ضبط جملة من التوصيات تعلقت خاصة بما يلي:

- ضرورة إيجاد أطر تنسيق وتعاون مؤسساتي وقانوني (أو إجرائي) من خلال وضع اتفاقيات تعاون (أو تنسيق) للغرض والعمل على إبقاء قنوات الاتصال والتعاون مفتوحة باستمرار بين الأطراف المعنية بمكافحة جرائم غسيل الأموال وعدم الاقتصار على مراسلات تتعلق بإحالة الملفات دون إجراء متابعتها بصفة تشاركية في حدود التزام كلّ طرف بتنفيذ الصلاحيات القانونية المخولة له.

- ضرورة توضيح الإطار المنهجي والمفاهيمي المعتمد من قبل كلّ جهة متدخلة في مجال مكافحة غسيل الأموال.

- ضرورة توضيح مخرجات عمل كلّ جهة متدخلة في مجال مكافحة غسيل الأموال (تقارير رقابية أو ملخصات منها، تقارير تحليل مالي، تقارير تحقيق جنائي، تقارير منجزة من قبل خبراء تعينهم الجهات المكلفة بإجراء التحقيق الجنائي).

- ضرورة تطوير الإطار القانوني الداخلي المنظمة لشكل وطريقة استخراج الأدلة المعتمدة في التحقيق الجنائي باعتبار أنّ الجهات المكلفة بإجراء الرقابة على المال العام قد تلجأ، طبقا للمعايير المهنية التي تعمل في إطارها، على اعتماد أدلة إثبات إلكترونية أو لا مادية في حين أنّ القضاء الجنائي لا يعتمد هذا النوع من الأدلة عند إجراء الملاحقات القضائية في جرائم غسيل الأموال في بعض الحالات.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022: التعافي والمنعة (الاسكوا):

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الامم المتحدة العاملة في المنطقة العربية خلال الفترة الممتدة من 15 إلى17 مارس 2022 المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022 (التعافي والمنعة) وقد تطورت مشاركة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة خلال هذا المنتدى إلى جلستين متخصصتين توزعت على النحو التالي:

- المشاركة في الجلسة المتخصصة الخامسة يوم 16 آذار 2022، والتي دارت حول كيفية مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم التعافي من جائحة كوفيد- 19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية وقد شارك خلال هذه الجلسة الدكتور/ محمد أبو زيد، من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، الذي قدم باسم لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة مداخلة حول التحديات التي واجهتها الأجهزة الرقابية قبل وأثناء الجائحة والحلول التي إعتمدتها للحد من آثارها كما تعرض للدروس المستفادة والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز دور الأجهزة الرقابية من أجل تطبيق المزيد من الشفافية والمساءلة أثناء الأزمات. في حين تمحورت مداخلة الأستاذ/ صالح موسى مصلح، من ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين حول دور الأجهزة العليا للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطرق من خلال تقديم تجربة جهازه إلى الدور الذي إضطلع به الجهاز في ظل كوفيد-19 للقيام بمهامه في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان فعالية وكفاءة الحكومة في إدارتها للمال العام.

- المشاركة في الجلسة المتخصصة التاسعة يوم 17 آذار 2022، والتي تمحورت حول تحديات التنسيق والمنهجيات والموارد الحديثة في جمع البيانات الإحصائية لتعزيز جودتها ودورها في التعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد شارك خلال هذه الجلسة من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأستاذة/ نبيلة معاشو، التي قدمت تجربة الجهاز الجزائري في موضوع الإحصائيات من خلال مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن خلال تقييم نظام القياس والأسس المرجعية لمؤشرات متابعة التنمية المستدامة.

أخبار الأجهزة الأعضاء

* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

1.وفد قضائي فلسطيني يزور ديوان المحاسبة :

نظم ديوان المحاسبة الأردني في 26 آذار 2022، دورة تدريبية لكوادر وحدة الرقابة الداخلية في مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني.

وتناولت الدورة مفاهيم عدة تمحورت حول مفهوم وحدات الرقابة الداخلية وكيفية تأسيسها والمهام والصلاحيات المنوطة بها والآليات المتبعة عند التدقيق الداخلي.

وفي نهاية الدورة قام الوفد الضيف بزيارة الديوان، اطلع خلالها على كيفية عمل وحدة الرقابة والمهام التي تقوم بها خاصة في التقييم الدوري وحدات الرقابة الداخلية للجهات المشمولة برقابة الديوان.

2.رئيس ديوان المحاسبة يلتقي رؤساء أجهزة رقابية عربية :

استقبل رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد في مكتبه يوم السابع عشر من ايار (مايو) الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) نجيب القطاري، ورئيس ديوان المحاسبة في الجمهورية اللبنانية القاضي محمد بدران، ومدير عام ديوان الرقابة المالية والادارية الفلسطيني جفال جفال.

وتم خلال اللقاء مناقشة المراحل التي وصل اليها تطبيق أساس الاستحقاق والمعوقات التي تواجه العمل الرقابي وسبل حلها، وأهمية التركيز على تدقيق الإيرادات واستخدام أحدث التقنيات في إدارة ملف التدقيق.

ومن جهته، شكر الأمين العام للمنظمة ديوان المحاسبة الأردني ودعمه المتواصل لمنظمة الأرابوساي، والذي تجلى بقبول الديوان إستضافة اللقاء العربي الخاص بالرقابة على الاستثمارات العامة.

3. حداد يشارك بندوة عالمية للمحاسبة في السعودية :

شارك رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد كمتحدث رئيس في الندوة السنوية الثامنة عشرة التي نظمها الديوان العام للمحاسبة السعودي في التاسع والعشرين من أيار الماضي والتي جاءت تحت عنوان "إنعكاسات التحول إلى أساس الإستحقاق المحاسبي على أعمال المراجعة بالقطاع العام".

وناقشت الندوة محورين أساسيين الأول: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والثاني تناول ممكنات التحول في أعمال المحاسبة والمراجعة في القطاع العام.

وقدم حداد ورقة عمل حول المحور الأول ناقش خلالها تجربة ديوان المحاسبة الأردني في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ومراحل تدريب المدققين على المعايير الدولية، لاسيما بعد سريان تعديل قانون الديوان الأخير والذي نص صراحة على أن تتوافق المخرجات الرقابية للديوان مع معايير "الأنتوساي"، حيث دار نقاش بين حداد والحضور أجاب خلاله على إستفسارات الحضور.

4. اجتماع رقابي أردني بولندي :

بمناسبة مرور عام على بدء مشروع التوأمة بين ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة البولندي عقد بتاريخ الخامس عشر من حزيران الإجتماع النصفي لمشروع التوأمة والذي جاء تحت عنوان -"تعزيز القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة"، للإطلاع على المراحل التي وصل اليها المشروع.

وتم خلال الإجتماع الذي حضره السيد عاصم حداد عن الجانب الأردني والسيد ماريان باناش عن الجهاز البولندي وسفراء بولندا والسويد وممثل عن الجهة الداعمة الإتحاد الأوروبي عرض مراحل تطور المشروع والأهداف التي تحققت وأبرز الصعوبات خاصة خلال جائحة كورونا. حيث تم تنفيذ (32) مهمة رقابية تدريبيه ومناقشة (10) حالات دراسية ضمن الدورات التدريبه التي تعقد شهريًا.

كما تم الإنتهاء من تدريب نحو 98% من مدققي الديوان و ترجمة وتبادل نحو الف وثيقة إلى اللغتين العربية والإنجليزية والإنتهاء من إعداد وصياغة دليل "التدقيق المالي والإلتزام والملاحق الخاصة به وأوراق العمل"، وكذلك الإنتهاء من إعداد وصياغة دليل "ضبط وتوكيد الجودة". فضلا عن تحديث وتصميم دليل" تكنولوجيا المعلومات المتوافق مع INTOSAI GUID 5100".

5. حداد يجري في ستوكهولم محادثات مع رؤساء أجهزة الرقابة في كل من السويد وبولندا :

ناقش في ستوكهولم، في الثامن من حزيران الماضي ، رئيس ديوان المحاسبة الأردني والمدققة العامة السويدية رئيس جهاز الرقابة السويدي، ورئيس جهاز الرقابة البولندي، عدة أمور رقابية ركزت على أسس إستقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهها وتحد من فعالية دورها لضمان الرقابة الفعالة على الإنفاق العام. وخلصوا الى أن الأجهزة العليا للرقابة الأكثر فعَالية هي التي تتمتع بحرية الوصول إلى الجهات الخاضعة للرقابة والمستقلة عن السلطة التنفيذية لضمان الرقابة النزيهة والحيادية على الإنفاق العام وبالتالي تحسين أداء الدولة.

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين:

الرقابة" يعزز مهارات وقدرات موظفيه في مجال التدقيق الاستقصائي :

(16 يناير 2022): قال معالي الشيخ/ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، إن الديوان حريص على تنمية قدرات موظفيه لتنفيذ مهام التدقيق الاستقصائي بحسب المعايير العالمية لإعداد التقارير بطريقة مهنية.

وأضاف آل خليفة خلال حفل اختتام برنامج (بناء القدرات وتعزيز المهارات والخبرات في مجال التدقيق الإستقصائي) أن الديوان يتطلع إلى التوسع في مهام التدقيق الاستقصائي كأحد أدوات الرقابة.

يذكر ان البرنامج الذي شارك به 25 مدققا يهدف إلى توظيف المهارات المكتسبة في إعداد تقارير متخصصة، وتعزيز التعاون والشراكة مع الجهات المشمولة بالرقابة.

* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

1. التعاون بين مجلس المحاسبة وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق :

في إطار تعزيز أواصر التعاون وتقاسم المعارف بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك بين مجلس المحاسبة ونظيره العراقي يوم 29 ماي 2022، تتضمن المحاور التالية:

-تبادل الخبرات في مجال منهجيات التدقيق الخارجي الحكومي وإجراءاته.

-التدريب المهني وتحسين معرفة المدققين للمعايير المهنية الدولية واستعمالها.

-تبادل المعلومات والوثائق حول النشاطات المهنية للطرفين

- إجراء المشاورات والبحوث المشتركة وتنظيم الورشات المهنية والندوات والمؤتمرات والاجتماعات الفنية.

2. التعاون بين مجلس المحاسبة والهيئة التطوعية للخدمات المالية :

في إطار برنامج المساعدة الفنية لتعزيز الشفافية ورقابة الموازنة في الجزائر، الممول من طرف كتابة الدولة الأمريكية، تم الانطلاق في تنفيذ مشروع تعاون لتعزيز القدرات المهنية لمجلس المحاسبة خلال شهر فبراير الماضي بمرافقة "الهيئة التطوعية للخدمات المالية و بدعم من قبل سفارة الولايات المتحدة بالجزائر. ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد على مدى 18 شهراً، إلى تعزيز قدرات مجلس المحاسبة في مجالات عدة تتعلق بالمحاور التالية:

-أفضل الممارسات الدولية لرقابة الأداء وتقييم السياسات العمومية.

-المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

-تدقيق نظم المعلومات .

- الاتصال الاستراتيجي والعملي.

3. التعاون بين مجلس المحاسبة ونظيريه الفرنسي والبرتغالي:

في إطار برنامج "تسهيل دعم أولويات الشراكة "، بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، تم الانطلاق خلال شهر مارس 2022، في تنفيذ مشروع توأمة مؤسساتية بقصد تعزيز القدرات المؤسساتية والمهنية لمجلس المحاسبة، بالتعاون مع مجلس المحاسبة الفرنسي ومحكمة الحسابات البرتغالية. يتضمن هذا البرنامج الذي يمتد على مدار سنتين، ثلاث أهداف إلزامية تتمثل فيما يلي:

-تعزيز القدرات المهنية في مجال التصديق على حســـــابات الدولة طبقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

-تدعيم طرق ومناهج رقابة الأداء وتقييم البرامج والسياسات العمومية طبقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

- تحسين النظام المعلوماتي لمجلس المحاسبة و الرقابة عـــلى الأنظمة المعلوماتية.

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين:

1.رئيس الديوان يجتمع مع الخبراء البولنديين بعد انتهاء لقاء تدريبي لعدد من موظفي الديوان :

التقى رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم مع خبراء من مكتب التدقيق البولندي، بعد اختتام دورة تدريبية في مجال التدقيق المالي ضمن مشروع التوأمة بين ديوان الرقابة في دولة فلسطين، ومكتب التدقيق البولندي، الممول من الاتحاد الأوروبي. وتخلل اللقاء مناقشة خطة عمل المشروع المستقبلية.

وجاء هذا اللقاء بعد انتهاء لقاء تدريبي شارك فيه عدد من موظفي الديوان حول "عمليات الرقابة المالية والامتثال"، من 2022/1/10 إلى 2022/1/20.

يشار إلى أن مشروع التوأمة الفلسطيني البولندي، الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي انطلق في كانون ثاني 2021 يستمر لمدة 27 شهر، ويهدف إلى تعزيز قدرات الديوان في مجالات الرقابة المالية وتدقيق الضرائب والجمارك وتحليل وتدقيق البيانات الضخمة.

2.ديوان الرقابة يشارك في لقاء تدريبي "تدقيق تكنولوجيا المعلومات":

شارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في لقاء تدريبي حول "تدقيق تكنولوجيا المعلومات" بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة في جنوب ووسط آسيا (الايكوساي). والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية إيران.

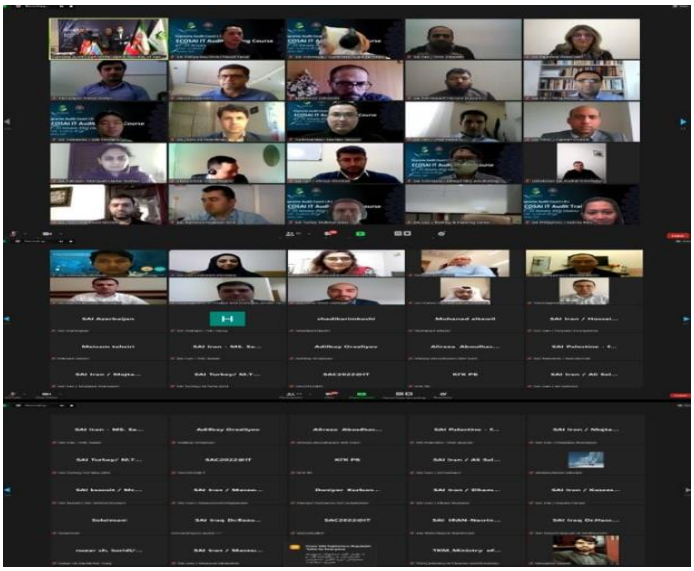

وتضمن اللقاء التدريبي المواضيع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، كمقدمة في تدقيق تقنية المعلومات، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ودليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وإطار عمل COBIT (أهداف التحكم لتقنية المعلومات)، وتدقيق الحكومة الإلكترونية، وتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.

وقدم ديوان الرقابة في فلسطين ورقة عمل حول تجربته في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات، تضمنت: أبرز التحديات التي تواجه الديوان في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات في ظل مساعي الحكومة الفلسطينية إلى تطوير الخدمات. كما تم عرض منهجية الديوان المتبعة في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.

3. المستشار تيم يستقبل رئيس دائرة التعاون في مكتب الاتحاد الأوروبي:

استقبل رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم، في مكتبه ، رئيس دائرة التعاون في مكتب الاتحاد الأوروبي السيد/ غرهارد كراوس. وناقش الطرفان التقدم المحرز في مشروع التوأمة المنفذ في الديوان، بالتعاون مع مكتب التدقيق البولندي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، وآليات العمل في الديوان وعلاقته مع الأطراف ذات العلاقة، خاصة في موضوع إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، وأهمية إشراك الأطراف ذات العلاقة، لضمان تلبية احتياجات كافة القطاعات الخاضعة لرقابة الديوان.

كما عقدت اللجنة التوجيهية لمشروع التوأمة الفلسطيني البولندي اجتماعاً لمناقشة التقرير الربعي الرابع للمشروع وناقش المجتمعون سير المشروع بمكوناته الثلاثة (تحليل البيانات الضخمة، والتدقيق المالي، والتدقيق الضريبي والجمركي).

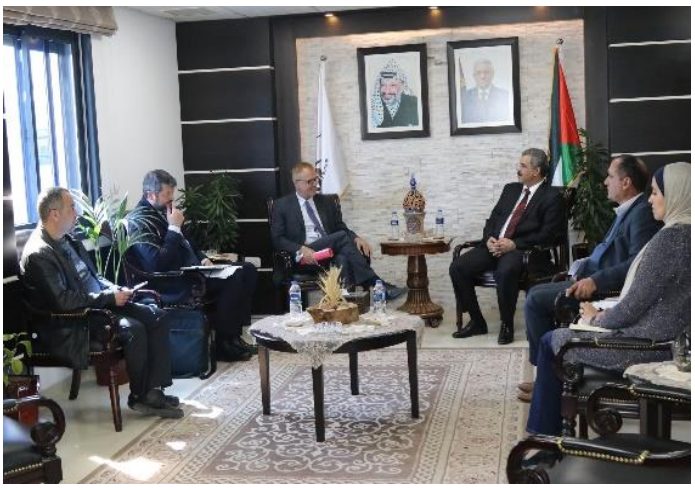

4. ديوان الرقابة والبنك الدولي يناقشان إطلاق المرحلة الثانية من مشروع تحسين إدارة المال العام:

التقى رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم، في مكتبه بمدينة رام الله، وفداً من البنك الدولي، في إطار التحضير لإطلاق المرحلة الثانية من مشروع تحسين إدارة المال العام PFMI .

وأطلع المستشار تيم الوفد على نتائج التعاون المشترك، ضمن المرحلة الأولى من مشروع تحسين إدارة المال العام، مؤكداً على أهمية الاستمرار في مثل هذا التعاون، حيث أن تمديد المشروع سيساهم في تعزيز قدرات موظفي الديوان في العديد من المجالات.

يشار إلى أن ديوان الرقابة يعمل على تدقيق مشاريع البنك الدولي المنفذة في قطاع الحكم المحلي في فلسطين، حيث تم إصدار التقرير النهائي متضمناً رأي الديوان في البيانات المالية الصادرة عن صندوق تطوير واقراض هيئات الحكم المحلي للسنة المالية 2019 لبرنامج تحسين الحكم المحلي والخدمات المحلية LGSIP .

كما يعتبر الديوان شريكاً رئيسا في مشروع تحسين إدارة المال العام الممول من البنك الدولي، حيث عمل الديوان خلال بيانات العام الماضي على توظيف ثلاثة مدققين من ذوي الخبرة للعمل ضمن طاقم الديوان، وذلك للمساعدة في تدقيق الحسابات الختامية.

* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

أولاً: الأخبار الدولية:

1- البرنامج التدريبي حول "القواعد المالية والرقابية":

شارك الجهاز في البرنامج التدريبي حول "القواعد المالية والرقابية" الذي عُقد إفتراضياً خلال الفترة من 11 يناير 2022 إلى 3 فبراير 2022 ومن أهم توصيات البرنامج التدريبي ضرورة إنشاء قاعدة بيانات بالأجهزة الرقابية لتوفير معلومات إستباقية وتفاعلية خاصة بالقواعد المالية والرقابية للقطاع المصرفي خاصة في ظل الوضع الراهن نحو انتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) وتحديات تغير المناخ، وكذلك التنسيق والتواصل المُستمر مع مُختلف الهيئات الرقابية والتنظيمية الدولية المعنية بهذا الأمر حتى يتم تحديث قاعدة البيانات بشكل مستمر للمواكبة الدائمة لأحدث التغيرات.

2- عناوين هامة: من اقتراح الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

يتم عبر المنصتين التاليتين:

- esta.pilt@ut.ee

-https://www.is.ut.ee/pls/ois/!tere.tulemast?leht=OK.AY.VP&id_ay_toimumine=67334

تقديم دورات تدريبية مفتوحة حول الممارسة العامة للرقابة على الأداء في علاقة بالشئون البيئية وحول عرض الجوانب الأساسية لدورة حياة البنية التحتية وأهميتها في مُراجعة الآثار البيئية وآثار استدامة البنية التحتية باستخدام طرق رقابة الأداء.

3- البرنامج الإلكتروني مُتعدد الأطراف للتعاون التقني والاقتصادي بالهند بعنوان (المُراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات):

نظمه المركز الدولي لنظم المعلومات والمُراجعة بالهند باللغة الإنجليزية تحت رعاية وزارة الخارجية بالهند خلال الفترة من 31 يناير 2022 حتى 11 فبراير 2022 وقد تناول البرنامج كيفية التخطيط لعملية مُراجعة نظم المعلومات وإعداد مصفوفة تصميم المُراجعة والذي يُعدّ بمثابة أداة جيّدة لتنظيم عملية المُراجعة، حيث تشمل تغطية العناصر الرئيسة مثل استفسارات الإدارة والمعايير ومنهجية فريق العمل في تقييم الموقف، ومُراجعة قواعد الضبط الداخلي بنظم المعلومات وكذلك تطبيقات الرقابة الداخلية، ومُقدمة عن تكنولوجيا المعلومات وأساسيات المُراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أمن نظم المعلومات والمخاطر المُحيطة بهذا الأمر، وما ينبغي على المُنظمات مُراعاته لتوفير الحماية الكافية للمعلومات وضمان سريتها وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

4- مشاركة الجهاز في الإجتماع الإفتراضي مع أعضاء من البنك الدولي في 17 مارس 2022:

تناول الويبينار موضوع "المراجعة الجنائية وتحليل البيانات لمكافحة الفساد"، حيث أوضح كيفية قيام فريق خدمات مكتب المساءلة الحكومية القضائية والتفتيش بإجراء المراجعة الجنائية واستخدام تقنيات مثل تحليل البيانات واختبار الضوابط لكشف الغش المحتمل والمساعدة في إدارة مخاطر الغش، والفحص الجنائي وتحليل البيانات، وبرنامج تبادل المعرفة بين النظراء.

5- إجتماع فريق الخبراء المختص بإعداد "الدليل العملي لتعزيز علاقات العمل فيما بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد" خلال الفترة من 28-30 مارس 2022:

في إطار عمل "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة"شارك الجهاز خلال الإجتماع في مناقشة الوضع الحالي لمسودة الدليل العملي وتم الإتفاق على الإنتهاء منه في نهاية العام الحالي، وأفاد الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بأن كافة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد وإنفاذ القانون والرقابة المالية تعمل كفريق عمل متكامل ويتم إمداد كل منهم الآخر بالمعلومات الهامة وفقاً لآلية متفق عليها بينهم تتعلق بالحالات المحتملة للفساد وجرائم الفساد الفعلية المُكتشفة وأثارها القانونية والمالية، مثل الاستعانة بالمراجعين الماليين بالجهاز كخبراء في دراسة الحالة أو الظاهرة أو جريمة الفساد المكتشفة من نواحي عدة تتضمن مدى التزام إدارة المؤسسة الخاضعة لأعمال التدقيق والعاملين فيها للقوانين والقرارات الوزارية وسياساتها الداخلية الحاكمة لأعمالها الداخلية ومعاملاتها مع الغير.

6- مشروع التخطيط والمراجعة التعاونية العالمية المعني بالتكيف مع التغير المُناخي:

شارك الجهاز المركزى للمحاسبات في هذا المشروع الذى أنشأته مجموعة عمل الإنتوساي للرقابة البيئية ومُبادرة تنمية الإنتوساي (IDI)، وفى هذا الشأن عقد الإجتماع الأول افتراضياً في 21 أبريل 2022 لتحديد الموضوع الرئيسي والمُتمثل في التكيف مع التغير المناخي بناءً على نتائج الاستبيان الذي قامت مجموعة عمل الإنتوساي سالفة الذكر بإعداده.

7- الشراكة الإقليمية الأفريقية من أجل الاستدامة وإعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة:

انضم الجهاز إلى هذه الشراكة وشارك في اجتماعها الثاني في 28 أبريل 2022 والذى نظمته جمهورية الكاميرون تحت إشراف مؤتمر الأمم المُتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وتهدف الشراكة إلى إنشاء وتقوية البنية التحتية الوطنية لقيام الشركات بإعداد تقارير استدامة عالية الجودة، ودعم أفضل الممارسات بشأن إعداد تقارير الاستدامة، وكذا قياس مُساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التنمية المستدامة للمؤسسات.

8- استضافة الجهاز المركزي للمحاسبات لوفد من الجهاز الاعلى للرقابة بالبرازيل خلال يومي 11، 12 مايو 2022:

استضاف الجهاز وفدا من الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل الذي سيترأس المجلس التنفيذي للأنتوساي خلال اجتماعه ال 24 المقرر عقده في ريو دي جانيرو- البرازيل في نوفمبر 2022 حيث تمت مناقشة الأهداف الرئيسية المتعلقة بتعزيز الصوت العالمي للإنتوساي وتشجيع عملية التحول الرقمي والابتكار وتشجيع الاعمال التي تعزز من الاستدامة بالإضافة إلى تعزيز القدرات والمهنية وتحسين الاتصال الداخلي والخارجي للإنتوساي، وذلك بهدف ضمان شمولية وانفتاح الأجهزة العليا للرقابة.

9- الإجتماع الـ 15 لمجموعة العمل الإنتوساى لمكافحة الفساد وغسل الأموال:

شارك الجهاز فى الاجتماع الذى عُقد إفتراضياً فى 11 مايو 2022، حيث تم استعراض ما تحقق من إنجازات منذ الإجتماع الأخير للمجموعة في 24 نوفمبر 2020، وقامت بعض الأجهزة العليا للرقابة من أعضاء مجموعة العمل بتقديم عروض تقديمية لعدد من الموضوعات في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.

10- اللقاء التدريبي حول "بناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة من خلال إطار قياس أداء الأجهزة العُليا للرقابة (SAI-PMF)":

شارك الجهاز فى هذا اللقاء الذى عُقد عن بُعد والذى نظمته مُبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) يوم الاثنين 30 مايو 2022، حيث تم استعراض أهمية إطار قياس الأداء للأجهزة في بناء القُدرات والاستخدامات الشائعة لنتائج تطبيق إطار قياس الأداء، وكذلك تبادل خبرات أحد الأجهزة العُليا للرقابة وبنك التنمية الأمريكي (IADB) وأمانة الدولة للشئون الاقتصادية الأمريكية (SECO) في هذا الشأن.

11- الأمين العام للأمم المتحدة يلتقي معالي المستشار/ هشام بدوي رئيس الجهاز ضمن وفد رفيع المستوى من قيادات الإنتوساي:

نوه الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ أنطونيو جوتيريش خلال لقائه بمعالي المستشار/ هشام بدوي عضو الوفد رفيع المستوى للأنتوساى، الذي إلتقاه في شهر مايو 2022، بدور الجهاز المركزى للمحاسبات المصرى فى مكافحة الفساد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فى ظل استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP 27) بشرم الشيخ في نوفمبر 2022، ومن ناحيته أكد معالى المستشار/ هشام بدوى رئيس الجهاز أن التصور المصري لفاعليات وأهداف المؤتمر سالف الذكر سوف يتركز على ما أكد عليه الأمين العام للأمم المتحدةجانيرو وكذا النتائج التي سيسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ والمقرر عقده بمدينة شرم الشيخ.

ثانياً: الأخبار الافريقية والعربية:

1- الإجتماع الإستثنائي للمجلس التنفيذي للأفروساي والجزء الثاني من الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروساي:

شارك الجهاز برئاسة السيد المستشار/ هشام بدوى رئيس الجهاز في هذين الاجتماعين اللذين عقدا خلال الفترة من 16 حتى 18 مارس 2022 بداكار – السنغال، وأقرت الجمعية العامة ما يلي:

- اعتماد النظام الأساسي للأفروساي والقواعد الإجرائية للمجلس التنفيذي.

- تشكيل اللجنتين الفنيتين، الأولي لجنة بناء القدرات المؤسسية والفنية (ITCBC) برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا وتضم في عضويتها 21 جهاز اعلي للرقابة من بينهم الجهاز المركزي للمحاسبات، والثانية لجنة بناء القدرات التنظيمية (OCBC)برئاسة جهاز الأعلى للرقابة للنيجر وتضم في عضويتها 21 دولة.

- اعتماد نتائج المسابقة العلمية للأفروساي لعام 2020 التي أقرها المجلس التنفيذي الاستثنائي طلب الجهاز الأعلى للرقابة الليبي من الأمانة العامة ترجمة المقالات الفائزة ونشرها على الموقع الإلكتروني، وقد فاز عضو من الجهاز المركزي للمحاسبات بالجائزة الثانية للمسابقة.

2- "مراجعة قطاع الصناعات الاستخراجية في أفريقيا" بتاريخ 17 مارس 2022:

شارك الجهاز في ورش العمل الثلاث حول مراجعة قطاع الصناعات الاستخراجية في أفريقيا حيث قدم في الورشة الأولى حول "مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الصناعات الاستخراجية" ورقة عمل تناولت استعراضاً للإطار التنظيمي والمؤسسي لقطاع البترول والمشكلات التي تواجه المراجعة الخارجية في هذا القطاع ودور الجهاز في مراجعة الصناعات الاستخراجية. وتناولت الورشتين التاليتين مراجعة عوائد قطاع الصناعات الاستخراجية والمراجعة البيئية والاجتماعية للأنشطة الاستخراجية.

3- تجمع "الكوميسا":

تسلمت جمهورية مصر العربية رئاسة القمة رقم 21 لتجمع الكوميسا بتاريخ 23 نوفمبر 2021 تحت عنوان "تعزيز القدرة على الصمود من خلال التكامل الاقتصادي الرقمي الاستراتيجي"، وانطلق العمل فى هذا الإطار بعقد أول اجتماع بتاريخ 9 مارس 2022، وقد تناول محاور خطة تنفيذ جانب من رؤية مصر لإصلاح تجمع الكوميسا بترشيد استخدام الموارد المالية للتجمع ووضع ضوابط لاستخدام موارد صندوق الاحتياطات النقدية للكوميسا.

4- الاجتماع السادس والعشرين لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين:

شارك الجهاز بصفته رئيسًا لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة في الاجتماع السادس والعشرين للهيئة الذي تم عقده حضوريًا خلال الفترة من 7-18 مارس 2022 بالرباط بالمملكة المغربية، لمراجعة كافة المعاملات المالية والإدارية للمنظمة عن السنة المالية 2021 وتقديم تقرير في الغرض.

* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

1- شارك ديوان المحاسبة الكويتي في الندوة العالمية للنزاهة خلال الفترة منذ 07 - 2022/03/09 التي نفذها مكتب تدقيق الدولة في جمهورية هنغاريا

وخرجت الندوة بتوصيات تمثلت في:

• نشر النتائج الخاصة بالتقييم الذاتي للنزاهة الخاص بالجهات الحكومية.

• التسويق المدروس لأهمية النزاهة ونشر الوعي بين مؤسسات الدولة.

2- كلف ديوان المحاسبة خلال مشاركته في الاجتماع الواحد والثلاثون لمجموعة عمل الإنتوساي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA) خلال الفترة من 23-2022/05/24 بـ:

• استكمال المشروع الأول "الأمن الإلكتروني / تحديات حماية البيانات" ضمن خطة عمل WGITA للفترة (2020-2022) والخاص بتطوير دليل مختص بالأمن الالكتروني وحماية البيانات.

• استكمال المشروع السابع حول "تطوير منهج عالمي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات (Curriculum for IT Audit" ضمن خطة عمل WGITA للفترة (2020-2022).

كما شارك الديوان في اعداد مسودة خطة عمل WGITA للفترة (2023-2025) وفي اعداد دليل التدقيق على الحوسبة السحابية.

3- ترأس ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال مشاركته في اجتماع منظمة الاسوساي يوم 2022/05/24 في الاجتماع الأول لمجموعة عمل الأسوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة WGSDGs))

وخلص الاجتماع الى عدة توصيات كان من أهمها:

- تزكية الجهاز الروسي كنائب لرئيس مجموعة العمل.

- اعتماد الشروط المرجعية الخاصة بإنشاء مجموعة العمل .

- إعداد خطة العمل المقترحة.

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
Since 1964 . منذ عام الكويت Kuwait

* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية:

وفاءً بالإلتزامات القانونية والدستورية لتعزيز الاستقلالية لحماية المال العام وتوفير البيئة المناسبة للعمل في مبنى يضم كافة التسهيلات لموظفيه دشن معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني المبنى الجديد للجهاز في العاصمة عدن.

ويضم المبنى الجديد نظم معلوماتية محدثة من حواسيب وخوادم وشبكات معلوماتية تمكن المدققين من انجاز عمليات التدقيق بسرعة وفاعلية أكبر.

معالي القاضي/ أبو بكر حسين عمر السقاف، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني

الاجتماع الثالث لفريق الخبراء العالمي (IGET):

- نظم ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC الاجتماع الثالث لفريق الخبراء العالمي عن بعد يوم 10 مارس 2022 بمشاركة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، باعتباره أحد أعضاء الفريق، وقد تأسس فريق الخبراء العالمي المتكون من ثمانية أعضاء لتفعيل مذكرة التفاهم الموقّعة بين الجهاز الأعلى للرقابة بالإمارات - بوصفه رئيس المجلس التنفيذي في حينه - ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد. وتمخض الاجتماع بالأساس عن التوصيات التالية:

. إنشاء موقع إلكتروني رسمي لـ IGET والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، وسيتم التواصل بشأنه عند تحديد العلامة التجارية له.

. عقد حدث جانبي على هامش الإنكوساى الـ 24 الذى سيعقد حضورياً في نوفمبر 2022 بالبرازيل.

الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالدين العام (WGPD لعام 2022):

شارك الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت فى الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالدين العام (WGPD) لعام 2022 (الذي انعقد في 12مايو 2022، وقد تم خلال الاجتماع مناقشة أثر جائحة كوفيد - 19 في استراتيجيات الدين العام وفي الاقتراض وفي التضخم إضافة إلى مناقشة الموضوعات الفرعية التالية:

. تمويل الأزمة الصحية، أمر عالمي (مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بشيلي).

. استراتيجية إدارة الدين العام – هل تحتاج لتعديل بعد الجائحة؟ (مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بفنلندا).

. شروط الاقتراض الخارجي في سياق الجائحة (تعاقدات جديدة للدين وإعادة الهيكلة) (مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور).

. ضغط التضخم بعد كوفيد– 19 (مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بتركيا).

. أثر التدابير/ العمليات من المؤسسات أثناء الجائحة لإدارة مراجعة الدين العام واثر عمليات البنك المركزي على الدين العام (مقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل).

هذا، وقد أقر الأعضاء المشاركين بالاجتماع استضافة الجهاز المركزي للمحاسبات حضورياً للاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للدين العام في 2023.

الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجين للاتحاد الافريقي (BOEA):

شارك الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية فى الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجين للاتحاد الافريقي (BOEA) الذي انعقد يوم الخميس الموافق 26 مايو 2022، لاعتماد تقرير مراقب الحسابات للاتحاد الأفريقي ومؤسساته للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر2021.

لقاء تدريبي عن بعد حول " التدقيق على تقنية المعلومات" والتي ينفذها الجهاز الإير اني:

ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان المحاسبة بدولة الكويت في لقاء تدريبي حول "تدقيق تكنولوجيا المعلومات" بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة في جنوب ووسط آسيا (الايكوساي). والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية إيران.

وتضمن اللقاء التدريبي المواضيع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، كمقدمة في تدقيق تقنية المعلومات، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ودليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وإطار عمل COBIT (أهداف التحكم لتقنية المعلومات)، وتدقيق الحكومة الإلكترونية، وتقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب.

و قدم ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين ورقة عمل حول تجربته في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات أبرز فيها منهجية الديوان المتبعة في التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.و التحديات التي تواجهه في هذا المجال ومساهمته من خلال التدقيق في الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية الالكترونية.

تعيينات جديدة

1. مرسوم سلطاني بتعيين الشيخ غصن بن هلال العلوي رئيسا لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة:

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه، فأصدر مرسوما سلطانيا رقم (2022/42) بتعيين الشيخ غصن بن هلال بن خليفة العلوي رئيسا لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بمرتبة وزير، وذلك يوم الخميس الموافق 16 يونيو 2022م. وقد أدى معالي الشيخ غصن بن هلال بن خليفة العلوي رئيس الجهاز قسم اليمين أمام المقام السّامي لحضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظم. حفظه الله ورعاه. بقصر البركة صباح يوم الأحد الموافق 19 يونيو 2022.

2. تعيين مراجع عام بالتكليف لديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان:

04 يونيو 2022: وفقا للقرار الصادر من المجلس السيادي رقم 260 بتاريخ 04 يونيو 2022، تم تعيين الدكتورة/ احسان محمد إبراهيم مراجعا عاما بالتكليف لديوان المراجعة القومي خلفا للأستاذ/ فخر الدين عبد الرحمن السيد.

شروط ومعايير النّشر
في مجلة "الرّقابة الماليّة"

أ- شروط النّشر:

1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.

2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاء بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.

3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.

5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.

6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.

7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعات النّشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.

3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.

4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها.

5- تخصص مكافأة مالية لمعد المقال أو البحث سواء أكان محررا أم مترجما وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة "الرّقابة الماليّة"

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلا باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبوابا ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية.

ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

مجلة–الارابوساي–ومجلة–الانتوساي_111_232 /http://www.arabosai.org/Ar

قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

1- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 65503333) – الفاكس: (00962 65533019) – العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau.gov.jo– البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.

2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320– أبو ظبي–الهاتف: (00971 26359999) -الفاكس: (00971 6359998) –العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae – البريد الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.

3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 –المنامة – الهاتف: (00973 17 565 111) –الفاكس: (00973 17 564450)– العنوان الإلكتروني: www.nao.gov.bh – البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh

4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية– تونس– الهاتف: (00216 71 831033)– (00216 71 830019)- الفاكس: (00216 71 831409)– العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn– البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn

5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول – الجزائر – الهاتف: (00213 21 655516)– الفاكس: (00213 21 656006) – العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz – البريد الإلكتروني: cabinet@ccomptes.org.dz.

6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب – الطابق الأول – ص. ب.3331 – جيبوتي– الهاتف: (00253 357775) – الفاكس: (00253250144) – البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.

7- ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية، ص. ب.7185 – الرياض 11128– الهاتف: (00966114029255)– الفاكس: (00966114043887)– العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa– البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /gab@gab.gov.sa

8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص.ب.91– الخرطوم– الهاتف(0024911778231)- الفاكس: (0002491177534)–العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com – البريد الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com /nationalaudit@gmail.com.

9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار– دمشق – الهاتف: (0096311 3312196) – الفاكس: (0096311 2318013) – البريد الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com /zewarteba@hotmail.com.

10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 – مقديشو –.

11- ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق، شارع حيفا – بناية رقم 90 – ص. ب. 7038 – بغداد – الهاتف: (00964 15372347) – الفاكس: (5372623 009641) – العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net– البريد الإلكتروني: bsa@bsairaq.net /bsairaq@yahoo.com.

12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب.727 – مسقط 113– الهاتف: (00968 24736219) – الفاكس: (00968 24740264)– العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om– البريد الإلكتروني: intr@sai.gov.om –President@sai.gov.om.

13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755– رام الله – الهاتف: (0097022972289)– (0097022972293)- الفاكس: (0097022967716) – العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps– البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps/ scj@facb.gov.ps.

14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص.ب.2466 – الدوحة– الهاتف: (00974440200000) – الفاكس: (00974440200200)– العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa – البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.

15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب.324 – موروني.

16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب.17– الشامية 71661– الهاتف: (0092654957777)– الفاكس: (0096524957700)– العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org – البريد الإلكتروني: training@sabq8.org.

17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري– شارع الجيش – بيروت – الهاتف: (379830009611) – (009611 379831) – الفاكس: (009611 373040)- العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb – البريد الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.

18- ديوان المحاسبة اللّيبي، الظهرة – طرابلس – ليبيا – الهاتف: (00218214449748) – الفاكس: (00218214440630) – العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly – البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.

19- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب.11789 – مدينة نصر– القاهرة – الهاتف: (002024013956)– الفاكس: (00202 4017086) – (00202 2615813) – العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg– البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com.

20- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10– حي الرياض – الرباط – الهاتف: (0002123756374) – (0021237563717)– الفاكس: (0021237711865)-العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma– البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma.

21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص.ب. 592 –انواكشوط – الهاتف: (0022245255249) –الفاكس: (00222 45254964) – العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr– البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr/

22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب.151 – صنعاء – الهاتف: (009672276804) – الفاكس: (009672276803)– العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye – البريد الإلكتروني: gogo13026@gmail.com / tech_coop2007@yahoo.com.

مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب **4**– الطابق الثاني– تونس

الهاتف: 71949915 (00216)– الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

https://www.facebook.com/arabosai/